



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص : بنوك و أسواق مالية

عنوان المذكرة :

تطور أداء البنوك التجارية الجزائرية في ظل العولمة المالية
دراسة حالة: بنك الفلاحة و التنمية الريفية -BADR-

من إعداد الطالبة:

راشد بوكروس زهيرة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	أ. بوطغان محمد عبد الرزاق	أستاذ محاضر - ب -	جامعة مستغانم
مقررا	د. براهيم عمر	أستاذ محاضر - ب -	جامعة مستغانم
مناقشا	د. بوروبة احمد حاج	أستاذة محاضر - أ -	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2015 / 2016

إهداء

أتقدم بقلب شاكر و بنفس خاضعة لله سبحانه و تعالى و نحمده قبل الرضا و الحمد حتى يرضى.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى التي أنارت دعواتها دربي و أغرق حنانها فؤادي. إلى من قام الرحمن بأن الجنة تحت أقدامها، " أممي " حفظها الله و رعاها و أطال في عمرها.

إلى من كان السبب في وجودي إلى من كرس حياته لأجلي إلى من علمني الصبر و الإصرار على النجاح و أغرقني بدعواته " أبي " حفظه الله و أطال عمره.

إلى جميع إخوتي فطيمة - فضيلة - عائشة - حورية و أخي عبد الله الهادي

إلى من ساندني و تحمل معي تعبي و قلقي شريك حياتي العزيز الغالي علي نور الدين أطال الله في عمره

و إلى العزيزة ابنة اختي ليلي ملاك و ابن اختي محمد أنس العزيز

و إلى زوجا أختاي سليمان و غلام الله

و إلى عائلتي الثانية الأب العزيز جيلالي و الأم الغالية منى و كل من أختان إيمان و حنان و الإخوة محمد و أحمد حفظهم الله و أطال في عمرهم.

و إلى كل عائلتي الحبيبة.

و إلى الصديقة الغالية و رفيقة دربي و الأختي العزيزة التي ليس لها مثيل في الدنيا نجاة الغالية.

إلى جميع صديقاتي التي يعز لي فراقهن و أخص بالذكر منصورية، أسماء، أسماء ، فضيلة، سامية، حياة، حليلة.

إلى الأستاذ بقيادة نور الدين

إلى كل من حملهم قلبي و نسيهم قلبي.

إلى كل دفعة علوم التسيير تخصص بنوك و أسواق مالية دفعة 2015/2016.

تَشْكُرُ و عَرَفَان

*بادئ البدء نشكر الله المعين الذي فتح لنا أبواب رحمته و هداانا لما فيه فلاح و صلاح للبلاد و العباد أن بارك لنا هذا العمل المتواضع ثمرة جهود سنين طوال و الصلاة و السلام على رسوله و حبيبه المصطفى محمد صلى الله عليه و سلم.

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المحترمة "براهيمي" على توجيهاته و توضيحاته المتواصلة دليل إلتزامه بالمسؤولية و حرصها على العمل الجاد فنعم الأستاذ هو و الشرف لنا أكثر إن أطرنا فنعم المؤطر هو.

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل عمال وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لبلدية مستغانم خاصة التي ساعدتني كثيرا و التي لم تبخل علي بأي معلومة السيدة المحترمة سلطاني و كل عمال بنك الفلاحة و التنمية الريفية منا أسمى عبارات الشكر و التقدير و الاحترام لكافة أساتذة قسم علوم الاقتصادية و خاصة أساتذة تخصص بنوك و أسواق مالية

تحياتنا لكل طلبة و طالبات تخصص بنوك و أسواق مالية مع تمنياتنا لهم بالنجاح و التوفيق. 2016/2015

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
22	مقارنة بين اقتصاد الاستدانة و اقتصاد الأسواق المالية	01
59	البنوك التجارية الخاصة	02
60	الهيئات المالية	03

مقدمة

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية و الذي يلعب دورا هاما في تنشيط و استمرارية المعاملات الاقتصادية، ولهذا فان دراسة مجالات عملها وطبيعتها، مهما اختلف نوعها أو شكلها أهمية كبيرة للاقتصاديين و بذلك تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تحريك دواليب الاقتصاد من خلال وظائفها و عملياتها المصرفية وفقا لسياسات مالية ونقدية و نتيجة للتطورات التي يشهدها هذا القطاع كان لزاما على البنوك التجارية مواكبة هذه التطورات، وهذا ما أنجرت عنه بنوك قوية وأخرى ضعيفة الأداء، وهنا طرحت عدة تساؤلات وإشكاليات فيما يخص كيفية معرفة مستوى البنوك والطرق المتبعة لبلوغ أهدافها ، و كرد على هذه التساؤلات فان تقييم الأداء يعتبر التقنية الفعالة المستعملة في البنوك التجارية لتحديد أداء و مستوى البنوك

فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة متناسقة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية وأصبح هناك سوق واحد يوسع دائرة و مجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين من الدول و الحكومات و تعددت إلى منظمات عالمية و شركات متعددة الجنسيات ، و تكتلات اقتصادية عملاقة و الكل يحاول توحيد اللعبة والتعامل و يسعى بكل قوة إلى اقتناص الفرص و مواجهة التهديدات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها و تحرير المعاملات

و قد نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدال واسع النطاق حوله من حيث تحديده و آثاره و أبعاده الا و هو مفهوم العولمة الذي لا يمكن استبعاده إلا في ضوء تلك التغيرات في حجم و نوعية الإنتاج و توجهات التجارة العالمية و تحركات رؤوس الأموال

و بناء على ذلك قد انتشرت العولمة على كافة المستويات الإنتاجية و المالية و التكنولوجية و الإدارية و الإعلامية و من الناحية الأخرى تعددت أنواعها و مجالات تطبيقها فهناك العولمة الاقتصادية التي تبقى هي الأساس لكل الأنواع الأخرى

من هذا المنظور يتحدد مفهوم العولمة بكل آثاره و ابتعاده في إطار تزايد الاعتماد المتبادل و تكون الأسواق العالمية و تحركات الأسعار و التغيرات في حجم و نوعية الإنتاج و تحركات رؤوس الأموال الساخنة حيث تستخدم بشكل مؤثر مكن خلال المضاربين الدوليين و تسبب في ظل موجة التحرر المالي ما يسمى بأزمات العولمة ، كما ظهر تحديدا في أزمة جنوب شرق آسيا و غيرها

ومن ناحية أخرى يكشف هذا المفهوم بشكل أساسي عن العولمة المالية و التي بدورها تكشف عن العلاقة الوطيدة بين العولمة و الجهاز المصرفي من خلال ما أحدثته و ما تحدثه من تغيرات مصرفية عالمية مما احدث تغيرات في الهيكل الاقتصادي على مستوى البنوك المحلية أو ما ينتج عن ذلك من آثار على اقتصاديات البنوك و الجهاز المصرفي من ناحية الأداء و السياسات والعمليات و النتائج و التوجهات على نطاق أي دولة من دول العالم ، و منها الجهاز المصرفي الجزائري ، مع العلم أن الآثار الاقتصادية للعولمة قد تكون ايجابية و قد تكون سلبية ، وبالتالي تصبح المهمة ملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي وذلك بتعظيم الفوائد و تقليل المضار عند ادني مستوى.

الإشكالية : تحتاج أي عملية من عمليات الاقتصاد إلى إستراتيجية فعالة و تحليل مفصل بالخصوص العولمة المالية و تثيرها على الجهاز المصرفي الجزائري ، مما دعت الضرورة إلى تطراً إلى الإشكالية التالية:

ما تأثير العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري ، و كيف يمكن للبنوك التجارية الجزائرية مواجهة تحديات العولمة في ظل التحرير الاقتصادي و المالي الدوليين ؟

الأسئلة الفرعية :

و على ضوء هذه الإشكالية نحاول الإجابة عن جملة من التساؤلات :

- 1- مفهوم البنوك التجارية؟
- 2- مفهوم العولمة ؟
- 3- مفهوم العولمة المالية ؟
- 4- تأثير ظاهرة العولمة على الجهاز المصرفي الجزائري ؟
- 5-التطورات التي طرات على الجهاز المصرفي الجزائري ؟
- 6- تأثير العولمة المالية على اقتصاديات الدول النامية؟

الفرضيات

و من أجل معالجة الإشكالية يتبادر إلى أذهاننا طرح الفرضيات التالية :

1- مفهوم العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعميلة التحرير المالي و التحول الى ما يسمى الانفتاح المالي مما

أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية الخارجية بالعالم الخارجي

2- أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المصرفي الجزائري خلال السبعينات و في بداية الثمانينات

محدوديتها و عليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره ن او من حيث المهام

المنوطة به

3- تعمل العولمة على إخضاع البلدان النامية لآليات السيطرة الرأسمالية و انهيار قطاعات اقتصادية كاملة لهذه

البلدان

ومن الايجابيات العولمة أنها تتيح إمكانية الوصول إلى المعرفة الشاملة

أهمية الموضوع :

تتبع أهمية الدراسة من الدور الحيوي الذي يقوم به الجهاز المصرفي في أي اقتصاد، خاصة وأن الاقتصاد

الجزائري يعرف إصلاحا جذريا على مستوى هذا الجهاز، ومن هذه الأهمية أن ما تكشفه هذه الدراسة

يمكن أن يساعد إلى جانب دراسات أخرى في صياغة بديل الإصلاح النظام المصرفي الجزائري من شأنه

الجميع بين العولمة المالية والفعالية الاقتصادية كما تبد و وأهمية الدراسة في كونها تبرز مظاهر العولمة المالية

في المعاملات المالية وتطبيقية في الواقع المصرفي والمالي المعاصر

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تبيان أهمية العولمة في التقليل من الخطوط الفاصلة بين الكيانات

السياسية ، و هي بذلك تسعى إلى توسيع الحدود و احتواء العالم من خلال إقصاء الخصوصيات الثقافية

و الاجتماعية والاقتصادية و السياسية من اجل تسهيل مهمة انتقال الأفكار و المبادئ في إطار حرية

الأسواق و تسليط الضوء على أهم الآثار و الانعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري مع

أهم الإصلاحات على هيكله.

المنهج المتبع : للإلمام بكافة عناصر البحث اتبعنا في دراستنا المنهج وصف تحليلي من خلال أدواته

التحليل و الوصف

أقسام الدراسة : لقد تناولنا من خلال دراستنا على أربع فصول و هي :

من جهة النظرية تناولنا في الفصل الأول عموميات حول البنوك التجارية و العوامة الإقتصادية عامة و العوامة المالية خاصة

و في الفصل الثاني سلطنا الضوء على أثر العوامة المالية على هيكل الصناعة المصرفية

أما الفصل الثالث فقد حاولنا فيه أن نبين مدى تأثير العوامة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري و كيفية التعامل معها و التأثيرات التي أترتها على الجهاز المصرفي ككل.

أما في الجانب التطبيقي قمنا بإعطاء نظرة شاملة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كيفية التعامل فيه و ما استعملهم لطرقا التكنولوجيا المتطورة

مقدمة الفصل الأول:

إن دراسة موضوع متشعب مثل موضوع العولمة دراسة وافية يتطلب قراءة وافية للملامح الراهنة للنظام العالمي المتغير ، حيث تشير الكثير من المتغيرات والتطورات والانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي اقتصاد، مع العلم أن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل إلى التطرق إلى التعريف الشامل للبنوك التجارية تم نعطي دراسة عامة لمعرفة ما هي العولمة عامة و العولمة المالية خاصة حيث سنقيم هذا الفصل إلى خمس مباحث تتمثل في:

- **المبحث الأول :** مدخل للبنوك التجارية .
- **المبحث الثاني :** الأساليب التقليدية للبنوك التجارية في استثمار أموال العملاء
- **المبحث الثالث :** ميزانية البنك التجاري
- **المبحث الرابع:** المفهوم العام للعولمة
- **المبحث الخامس:** العولمة المالية وأسباب ظهورها وتطورها

المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية:

سوف نقتصر في دراسة هذا الجزء على العناصر التالية :

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية:

البنك التجاري هو المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات و القروض (الإئتمانات) بقصد الربح¹ .
وقد استمدت البنوك التجارية تسميتها من خلال تقديمها للقروض قصيرة الأجل للتجار في بداية قيامها (فهي أقدم البنوك تاريخيا على الإطلاق) ومع تطور النشاط التجاري والصناعي تزايدت أهمية التمويل المصرفي لهذه النشاطات بقروض طويلة ومتوسطة الأجل ، خاصة في ميدان الاستثمار وكذا عمليات تمويل التجارة الخارجية .
ويطلق على البنوك التجارية أحيانا اسم بنوك الودائع لأن أهم مواردها تتمثل في الأموال المودعة لديها ، وهي عند إعادة إقراض هذه الأموال تكون قد تاجرت بما ليس لديها ، وأهم ما يميزها في الوقت الحاضر هو أن البنوك العاملة مجتمعة تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الآمال المودعة لديها ،ويطلق على هذه العملية التي تعتبر أهم وظائف البنوك التجارية اسم خلق الودائع أو خلق النقود .

ذلك أن للبنوك التجارية وظيفتان هما:

- **وظيفة الوساطة :** أي التوسط بين المقرضين والمقترضين بتجميع المدخرات والفوائض المالية ووضعها في متناول الأفراد والمشروعات الراغبة في الاقتراض ، ولا تختلف البنوك التجارية في قيامها بهذا الدور عن البنوك غير التجارية وعن سائر المؤسسات المالية التي يتألف منها السوق الائتماني بالوطن ،والتي تسمى الوسطاء الماليين .
- **وظيفة خلق النقود:** وهي وظيفة أكثر أهمية وتأثيرا من الوظيفة الأولى، إذ هي الصفة الأساسية التي تتميز بها البنوك التجارية عن المؤسسات المالية الأخرى و عن سائر الوسطاء الماليين، ومعنى خلق النقود هو إمكان البنك إحلال تعهده بالدفع محل النقود الفعلية فيما يمنحه من قروض،وبذلك يخلق البنك وسائل دفع- تقوم مقام النقود - تتمثل في قدرة الزبون على التعامل بتلك الوسائل - وهي في شكل كتابي مثل الشيك -يقبلها الآخرون في المعاملات² .

¹ سلمان أبو دياب ، اقتصاديات النقود والبنوك ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ، 1996، ص 110

² شاكر القز ويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2000 - ص 26

المطلب الثاني: أسس البنك التجاري

تتمثل أسس البنك التجاري في:

1- الربحية :

يسعى المصرف لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكية عن طريق تحقيق أرباح ملائمة أي لا تقل عن تلك التي تحققها مشاريع أخرى و التي تتعرض لنفس درجة من المخاطرة، و توزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل إحتياطيات إجبارية و إختيارية و مخصصات متنوعة و أرباح غير معدة للتوزيع.

و لكي يحقق المصرف هذه الأرباح فإن عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة و أن يخفض نفقاته و تكاليفه لأن الأرباح هي الفرق بين إيرادات إجمالية و نفقات كلية.¹

إن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية ولكي يحقق البنك هذه الأرباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وان يخفض نفقاته وتكاليفه لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية . حيث تتكون الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك ، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله .

أما النفقات فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية والفوائد التي يدفعها الأفراد إضافة إلى الخسائر التي قد تنشأ عن انخفاض بعض الأصول الرأسمالية والقروض التي قد يعجز عن استردادها ، وتتركز المصلحة الاقتصادية في تحقيق أكبر فائض عن طريق تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقات أكبر إيراد ممكن من ناحية أخرى².

الذكر خاصة المتعلقة منها بالإدارة والتشغيل ، أما بالنسبة للفوائد فعلى البنك أن ينظر إلى نسبة هذه الفوائد إلى الإيراد الكلي المتحصل عليه نتيجة تشغيل الودائع التي يدفع عليها البنك فوائد ولا يخاطر بدفع فوائد أعلى مما هو سائد بغية الحصول على ودائع لتوظيفها .

2- السيولة :

إن مقدار سيولة أي مال يتوقف على سهولة تحويله إلى نقود فكلما ازدادت هذه السهولة إزدادت سيولته و النقود هي أكثر أموال سيولة. و يجب على البنوك التجارية أن تعمل على إحتفاظ بأموالها بدرجة من السيولة تتمكن معها من مقابلة حركة سحبوات العادية و المفاجئة. و هذا ما يعبر عنه بمبدأ السيولة العامة في البنوك التجارية

¹ طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الأنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 91 92

وتجدر الإشارة إلى أن البنك التجاري ينبغي عليه أن يكون في كامل الاستعداد للوفاء بالودائع تحت الطلب لأنه بمجرد انتشار إشاعة من عدم توفر سيولة كافية لدى أي بنك كفيل بأن يزعزع ثقة المودعين في البنك وهذا ما يجعل المودعين يسحبون ودائعهم وبالتالي إفلاس البنك . ولذا يجب على البنك معرفة نمط سرعة الودائع وحركتها وحجمها وفترة مكوثها. وعادة ما يفضل البنك الودائع الكبيرة الحجم والثابتة نسبيا. كذلك من خلال معرفة سرعة وسهولة تحويل العملية الائتمانية إلى نقود ، فهذه السهولة ترجع إلى قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته في موعدها أما السرعة فتكمن في قصر اجل العملية الذي عقدت العملية.¹

3-الأمان أو الضمان:

إن أساس كل عمليات التوظيف لأموال البنك بغض النظر عن مصادرها هو الثقة بأن الأموال التي يقرضها البنك سوف تعود إليه في الأجل المحدد . لذا يتوقف إقدام المصرف على منح قروض للمتعامل ما على مدى الثقة التي يوحىها هذا المتعامل إلى البنك من حيث متانة مركزه المالي و مدى إحترامه بتعهداته و كيفية قيامه بالوفاء بها ثم مدى ضمانات التي يكون على إستعداد لتقديمها تأميناً للوفاء بتلك التعهدات و هذا يعني أن المصرف يسعى إلى التأكد من أنه يوظف أمواله في نواحي مضمونة من حيث الربح و من حيث قلة المخاطر التي تتعرض لها هذه الأموال. و يتوقف أمن العملية الإئتمانية على عنصرين هما الأجل و التأمينات التي تصاحب العملية.

من الواضح أن البنك يمكن أن يوظف أمواله في نواح مضمونة من حيث الربح ومن حيث قلة المخاطر وجعل البنك في مستوى أمان مقبول من ناحية عدة مخاطر (السرقة الاختلاس... الخ) وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار . فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تستهدف جزء من أموال المودعين والنتيجة هي الإعلان عن إفلاس البنك² .

¹ طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الأنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 93
² طارق طه، نفس المرجع السابق ص 102

المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية:

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعاً لعدة معايير: من حيث حجم البنك، من حيث السوق الذي يخدمه البنك، من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك... إلخ. في هذا البحث سنقوم بالتركيز على الخصائص التالية والتي نراها أكثر دقة وشمولية¹:

* الخاصية الأولى:

تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه. يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

* الخاصية الثانية:

تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد. تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعاً لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحداً، غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركيز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية، هذا التركيز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة تتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

* الخاصية الثالثة:

تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية. تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع.

وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان.

والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي².

¹ - سلمان أبو دياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، 1996، ص 114 - 115
² - راجع محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية"، بيروت الشركة العربية للنشر والتوزيع، 1992، ص 87، 94

***الخاصية الرابعة:** تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس المركزي.

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا.

المبحث الثاني : ميزانية البنك التجاري :

سوف نستعرض في هذا المبحث موارد واستخدامات البنك التجاري والتي يمكن التعرف عليها من خلال ملاحظة ميزانية هذا البنك ، وهي عبارة قائمة مكونة من عمودين متساويين في القيمة ، عمود خاص بالخصوم البنك ، وعمود آخر خاص بالأصول ويبين كيفية الاستفادة من الخصوم

المطلب الأول : موارد البنك التجاري :

تتمثل موارد البنوك التجارية في:

1- رأس المال : ويتكون من المبالغ التي دفعها المؤسسون أو أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك وهو لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم وانه بمثابة حساب مدين للمؤسسين .

2- الاحتياطي القانوني والخاص :

وهو عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من الأرباح التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله وهو على نوعين .

2-1- احتياطي قانوني : حيث يلزم البنك قانونيا بتكوينه أي يجب على البنك إدارة البنك أن تحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة للبنك¹

2-2- احتياطي خاص : حيث يحتفظ به البنك اختياريا وعادة ما يطلق على هذا النوع من الاحتياطي بالاحتياطي الخفي ويعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير إدارة البنك إلى الحاجة إليه في المستقبل لتغطية النفقات المتوقعة مثل اندثار المباني والأثاث... الخ

3- شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع : هي عبارة عن التزامات أو ذمم على البنك يكون البنك ملزما بتسديدها عند تاريخ استحقاقها

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر الجزائر، 2000 . ص 264

- 4- مستحق للبنوك :** تلجأ البنوك للاقتراض من بعضها البعض خاصة في أوقات الضيق المالي ، فقد يلجأ احد البنوك إلى الاقتراض من بنك أو عدة بنوك أخرى لمواجهة الزيادة الطارئة في طلب الأفراد على نقود الودائع . ويعتبر لجوء البنك إلى مثل هذا الاقتراض طارئاً سرعان ما يزول بزوال الأسباب الدعائية له .
- 5- الودائع :** تمثل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك التجاري وهي على أنواع:
- 5-1- ودائع جارية :** حيث يلزم البنك التجاري بأداء وظيفته في تسديد قيمة الودائع ومواجهة سحبات العملاء على ودائعهم وصرف قيمة الشيكات عند الطلب وعادة لا يحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة .
- 5-2- ودائع لأجل :** حيث يلتزم البنك التجاري بدفع قيمتها في وقت لاحق عند تاريخ معين ، ويحصل أصحاب هذه الودائع على فوائد .
- 5-3- ودائع بإخطار :** لا يستطيع أصحاب هذه الودائع السحب عليها قبل إعلام البنك التجاري بفترة متفق عليها قبل السحب ويحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة .
- 5-4- ودائع التوفير :** يحتفظ أصحاب هذه الودائع على دفاتر توفير تسجل فيها المبالغ المسحوبة والمبالغ المودعة ، ولا يمكن التعرف على رصيد الحساب إلا عند تقديم المودع دفتر التوفير

المطلب الثاني : استخدامات البنك التجاري¹ :

1- أرصدة نقدية حاضرة :

وتتمثل في السيولة النقدية الكاملة وتتخذ عدة أشكال :

1-1- نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري :

حيث يحتفظ البنك التجاري بكمية من السيولة النقدية من نقود معدنية ونقود ورقية لمواجهة طلب المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم .

1-2- أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي :

حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية إن تحتفظ بنسبة من ودائعها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي ، تحدد هذه النسبة وفقاً لمتطلبات السياسة النقدية ويطلق عليها نسبة الاحتياطي القانوني .

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 265

1-3- الأرصدة السائلة الأخرى : عبارة عن شيكات وحوالات وأوراق مالية يتوقع تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة

2-حوالات مخصصة

2-1- أذونات الخزينة : وهي عبارة عن سندات حكومية تقدم إلى البنك التجاري مقابل حصول الحكومة على قرض من البنك التجاري ، وتفرض البنوك التجارية سعر فائدة على هذه القروض الممنوحة إلبالحكومة. وهنا يكون سعر الفائدة أقل من أسعار الفائدة المفروضة على القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

2-2- أوراق تجارية : يلجأ الأفراد على البنوك التجارية للحصول على القروض مقابل خصم ما لديهم من أوراق تجارية (سفتجة) وتفرض البنوك التجارية سعر فائدة (سعر خصم) على القروض الممنوحة إلى الأفراد وعادة تكون أسعار فائدة منخفضة يطلق على هذه الأصول اسم الاحتياطيات الثانوية لدى البنوك التجارية لأنها تتميز بسهولة تحويلها إلى نقود كاملة السيولة بسرعة وبدون خسارة بتقديمها إلى البنك المركزي المستعد لإعادة خصمها في أي وقت .

3- مستحق على البنوك : بخلاف الفقرة الموجودة في جانب الخصوم ، إذ تلجأ البنوك التجارية إلى أحد البنوك التجارية للاقتراض منه عند الضرورة لدعم سيولتها النقدية. وفي هذه الحالة يفرض البنك التجاري سعر فائدة على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية الأخرى¹ .

4- أوراق مالية واستثمارات : عادة ما تقوم البنوك التجارية باستثمار جزء من مواردها في شراء السندات الحكومية أو الأوراق المالية من أسهم وسندات القطاع الخاص سعياً وراء الحصول على الأرباح حيث أن هذه الاستثمارات لها عوائد مرتفعة ولكنها أقل سيولة من الحوالات المخصصة إذ ليس من السهل بيعها بسرعة خاصة عندما يسود الرقود أسواق المال وقد يتطلب على أصحابها الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق إلا أن العائد عليها يكون كبيراً .

¹ حماد طارق، التطورات العالمية و إنعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص 122

المبحث الثالث: الأساليب التقليدية للبنوك التجارية في استثمار أموال العملاء

تقوم البنوك التجارية منذ نشأتها بجمع المدخرات من الجمهور مقابل سعر فائدة محدد ومتفق عليه ، ثم تقوم مرة أخرى بإقراضها إلى الجهات المحتاجة للتمويل لاسيما منشآت الأعمال ، ويكون ذلك طبعا بسعر فائدة أعلى وهذا بهدف تغطية مصاريف التسيير وتحقيق هامش ربح من وراء ذلك فالوظائف التقليدية للبنوك تتمثل إذا في تقبل الودائع على اختلاف أنواعها وتقديم القروض والسلفيات¹

المطلب الأول : تقبل الودائع على اختلاف أنواعها :

تعتبر وظيفة تلقي الودائع من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ، ومن هنا جاءت تسميتها " بنوك الودائع " وتعتبر هذه الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية ، ولهذا تحرص على جذبها عن طريق تطوير الوعي الادخاري لدى العملاء وتنميته .

ويمكن تقسيم الودائع في البنوك التجارية إلى :

- الودائع الجارية (تحت الطلب) .
- الودائع لأجل (ثابتة) .
- الودائع بإخطار سابق .
- ودايع التوفير .

والعنصر الأساسي الذي يميز بين هذه الودائع هو معدل الفائدة ، حيث هناك علاقة طردية بين مدة الاحتفاظ بالوديعة في البنك ومعدل الفائدة ، فتمنح فوائد مرتفعة على الودائع لأجل وفوائد أقل على الودائع بإخطار ، بينما لا تمنح أية فوائد على الودائع الجارية .

والبنوك التجارية وهي تحاول جذب أموال العملاء تتعرض لمنافسة شديدة من المؤسسات الأخرى التي تمارس الوساطة المالية مثل شركات التأمين وصناديق الادخار والاحتياط ، ولذلك تسعى البنوك التجارية لاستحداث طرق مبسطة لجلب المدخرات وتجميعها وخصوصا من صغار المدخرين عن طريق إتاحة الفرصة لهم لادخار المبالغ الصغيرة ، وتيسير السحب والإيداع في أي وقت وزيادة أسعار الفائدة الممنوحة لهم .

والودائع في البنوك التجارية تمكن العميل من كسب ثقة البنك التجاري عن طريق الاطمئنان لمركزه المالي ، مما

¹ أحمد بوراس، أسواق رؤوس الأموال، مطبوعات جامعة منتوري، الجزائر، 2003 . ص66

يساعده في الحصول على القروض التي قد يحتاجها عندما يرغب في توظيف أمواله واستثمارها في مشروعات يرى أنها أكثر فائدة له من مجرد الإيداع في البنوك ، أو الاستفادة من الخدمات المصرفية الأخرى التي توفرها البنوك مثل خصم الأوراق المالية .

وقد أوجبت قوانين العديد من الدول على البنوك ضرورة حماية وتأمين ودائع وأموال العملاء من الفقد والضياع وخطر الإفلاس.¹

المطلب الثاني : تقديم القروض والسلفيات :

يعتبر قيام البنوك التجارية بتلقي ودائع العملاء الذين يهدفون إلى الحصول على فائدة ، تم إقراضها لأصحاب المشروعات التجارية والصناعية مقابل الحصول على فائدة أعلى نوعا ما من استثمار أموال العملاء . هذه العملية تحقق مصلحة العملاء سواء كانوا من المودعين أو من أصحاب المشروعات . وتحقق في الوقت نفسه مصلحة البنك التجاري ، فعملية الاقتراض والإقراض هي لب النشاط المصرفي وهذا الأسلوب من الاستثمار يتسم بالأهمية الشديدة ، حيث يعود على البنوك التجارية بعائدات مجزية ومضمونة في أغلب الأحيان² .

تحتل القروض والسلفيات موقعا هاما ضمن بنود المركز المالي باعتبار أن كافة الجهود والقرارات الإدارية تستهدف في المقام الأول بناء محفظة قروض و تسهيلات جيدة تتكون من قرارات منح الائتمان والقروض التي تتسم بالجودة العالية وتحقق عوائد مرتفعة للبنك عند أقل مستوى ممكن من المخاطر .لذا يجب مراعاة ما يلي:

1- المستفيد من القرض:

تقسم القروض إلى قروض خاصة وقروض عامة .

2- حسب الجهة المانحة للقرض:

وهذا التقسيم يرتبط في الواقع بتخصص المصارف ، فهناك ائتمان تجاري ، ائتمان صناعي ، ائتمان عقاري ... الخ³ .

¹ سيق النصر، دور البنوك التجارية في إستثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000، ص 112

² طاق عبد العال، إندماج و خصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 85

³ أحمد بوراس أسواق رؤوس الأموال مطبوعات جامعة منتوري الجزائر 2003 . ص 6 .

- حسب مدة القرض : التقسيم الرئيسي للقروض هو تقسيمها حسب مدتها ، حيث نجد القروض قصيرة الأجل و القروض متوسطة و طويلة الأجل.

أ- القروض القصيرة الأجل:

وتسمى هذه القروض أيضا بقروض الاستغلال ، وهي القروض التي تحصل عليها المنشآت من البنوك بغرض تمويل التكاليف العادية و المتجددة للإنتاج ومتطلبات الصندوق وتلتزم المنشأة بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن السنة ، ونشاطات الاستغلال الممولة بهذه القروض تتكون باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها : التمويل ، التخزين ، الإنتاج والتوزيع .

ب- القروض طويلة الأجل:

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تعبئتها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار و فترات الانتظار قبل البدء. في الحصول على الفوائد . والقروض طويلة الأجل تمول استثمارات تفوق 07 سنوات وتمتد حتى 20 سنة ونظرا لطبيعة هذه القروض المتميزة من حيث الضخامة والمدة ظهرت مؤسسات متخصصة في منحها لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك عادة على جمعها¹.

4- محددات منح القروض:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر وتتحكم في عملية منح البنوك للقروض و يمكن اختصار أهم هذه العوامل فيما يلي¹ :

- حجم الودائع:

يعتبر العامل الأساسي المؤثر في قدرة البنك على الإقراض فكلما كان هذا الحجم كبيرا كلما زادت قدرة البنك على منح القروض .

الظروف الاقتصادية العامة:

تؤثر هذه الظروف على الاستثمار والأوضاع التجارية و الإنسانية .وعندما تمر البلاد بحالة كساد اقتصادي فان البنوك تتشدد في عملية منح القروض.ويحدث العكس في حالة الرواج الاقتصادي.

¹ أحمد بوراس أسواق مرجع سابق ص 56 .57

- معدل سعر الفائدة على الودائع والقروض: كلما زاد الفارق بين معدل الفائدة على القروض و مثيله على الودائع كلما حقق البنك أرباحاً أكثر ، الشيء الذي تشجعه على منح القروض¹.

- نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي: إن معدلات الأرباح العالية التي تحققها البنوك من خلال الإقراض تدفعها لزيادة مستوى الإقراض حتى ولو كان ذلك على حساب متطلبات السيولة مما يدفع البنك المركزي لزيادة نسبة الاحتياطي القانوني وهي نسبة من الودائع تحتفظ بها البنوك بشكل إلزامي على مستوى البنك المركزي و بدون فوائد وهذا للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي . حيث تقل قدرة البنوك على منح القروض كلما زادت هذه النسبة .

- حجم القرض: يحدد حجم القرض من خلال نسبة القروض إلى الودائع . وازدياد هذه النسبة يؤدي إلى إنخفاض حجم السيولة لدى البنك وزيادة أرباحه . وعلى البنك منح القروض بما يحقق الموازنة بين السيولة و الربحية - إجراءات منح القروض:

تتضمن السياسة الإقراضية للمصارف إجراءات طلب القروض و تسديدها و لإيضاح الصورة أمام المقترض و تقليص الأسئلة و الاستفسارات و ضغط الزمن تلجأ البنوك التجارية إلى تحديد هذه الإجراءات في كتيب صغير يطلق عليه دليل الائتمان.

المبحث الرابع : المفهوم العام للعولمة

ما العولمة إلا نتيجة للتغيرات التي فرضتها الدول الكبرى المهيمنة على العالم ، إذ تعتبر عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكمية في مجالات تطبيقها المختلفة ويظهر التباين في الآراء بين مختلف المفكرين والباحثين الغربيين منهم والعرب ، وفيما يلي ندرج بعض التعاريف الخاصة بالعولمة الاقتصادية و المالية وكذا أهم خصائصها ومظاهرها .

¹ عبد المعطي رضا أرشيد إدارة الائتمان دار وائل للنشر الأردن 1999.ص46.40

المطلب الأول: ماهية العولمة

أ مفهوم العولمة : أصبحت العولمة (globalisation) من ابرز الظواهر في التطور العالمي على جميع

المستويات و يظهر الأدب الاقتصادي تباينا في الآراء حول تحديد تعريف لهذه الظاهرة و من أهم التعريفات:

1- يعرف كل من هانسن بيتر مارتين و هارلد شومان العولمة على أنها : تحول العالم بفصل الثورة

التكنولوجية و المعلوماتية و انخفاض تكاليف النقل و تحرير التجارة الدولية إلى سوق واحد تشتد فيها وطأة

المنافسة ويتسع نطاقها، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل و رأس المال أيضا.¹

2_ كما يعرف الدكتور جلال العظم العولمة على أنها : وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن

تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق و التجارة و التداول إلى عالمية دائرة الإنتاج و

إعادة الإنتاج الرأسمالي، و بالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، و نشرها في كل مكان مناسب و ملائم خارج

تجمعات المركز الأصلي و الدولة، و العولمة بهذا المعنى هي رزمة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته

على سطح النمط و مظهره قد تمت.²

3 - و يعرفها اوليفيه دولغوس: العولمة هي تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحول العالم على

أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس و

الأماكن ملغية المسافات و مقدمة

المعارف دون قيد، وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق . أنها تقتات الاقتصاد و السياسة و الاجتماع و

الثقافة و تتجاوز النظم والإيديولوجيات، و تعد تشكيلة متنوعة من الأنظمة و التي تحدد ممثليها الدول الكبرى و

الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات العالمية، و هي ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة و تحطف

في طريقها الآمال و الأحلام.³

ما العولمة إلا نتيجة للتغيرات التي فرضتها الدول الكبرى المهيمنة على العالم ، إذ تعتبر عملية مستمرة يمكن

ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكمية في مجالات تطبيقها المختلفة و يظهر التباين في الآراء بين مختلف

¹ شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا ط1، عبيد، مصر ، 2002، ص13

² مبارك بو عشة: البعد الاقتصادي للعولمة ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16 ديسمبر 2001، جامعة منتوري ، قسنطينة، ص181.

³ مبارك بو عشة، مرجع سبق ذكره، ص182

المفكرين والباحثين الغربيين منهم والعرب ، وفيما يلي ندرج بعض التعاريف الخاصة بالعملة الاقتصادية وكذا أهم خصائصها ومظاهرها .

ب: مفهوم العولمة الاقتصادية.

في الواقع، ينطبق تعريف العولمة من إدراك مجموعة من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، أبرزها حجم التطور الحاصل في التكنولوجيا والنشاط الاقتصادي .

تراجع مفهوم الجغرافيا بالنظر إلى التطور الحاصل في وسائل الإعلام والاتصال، مما جعل العالم كله يبدو كأنه قرية صغيرة، بتقلص الزمان اللازم لإجراء المعاملات والتخفيف من ضرورات الانتقال للحصول على السلع والخدمات .

1/ صندوق النقد الدولي :

تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود بالإضافة إلى التدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا.

2/ تعريف العولمة الاقتصادية عند الاقتصاديين الغربيين:

عبارة عن تضاعف الروابط والارتباطات بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب نظام الاقتصاد الحالي ، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم ، نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم.

المطلب الثاني : خصائص العولمة الاقتصادية.

من أهم خصائص العولمة نذكر مايلي :

1/ سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية :

حيث يلاحظ أن ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق واقتنائها بالديمقراطية بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والأمثلة والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة البطالات والمواصلات والمعلومات وتعميق تلك القدرات الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية والبيع سعر تنافس على أن يتم كل ذلك بأقل وقت ممكن حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة ن حيث أن العالم يتحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف وتتغير فيه نمط التقسيم الدولي للعمل¹.

¹ عابد الجابري قضايا في الفكر المعاصر، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، 1997 ص 139

2/ ديناميكية مفهوم العولمة :

حيث تتعمق ديناميكية العولمة إذ ما تأملنا أن العولمة الاقتصادية سعت إلى إلغاء وبالتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي بل أن ديناميكية العولمة يمكن أن تراه أيضا فيما تستفسر عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها.

3/ تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل :

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم لمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية وخاصة الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد¹.

5/ تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة :

لعل من الخصائص الهامة للعولمة هي تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة وباعتبارها نظام اقتصادي عالمي جديد فإنه لا بد من أن يكون لهذا النظام إدارية الخاصة لتشرف على إدارة وتسيير ، مثله مثل أي نظام آخر ، وتمثل إدارة العولمة في ثلاث مؤسسات عالمية هي :

- صندوق النقد الدولي ، يشرف على إدارة السياسة النقدية للعولمة.

- البنك الدولي وتوابعه : مسؤول عن تسيير النظام المالي للعولمة.

- منظمة التجارة العالمية: تشرف على السياسة التجارية للعولمة.²

6/ تقليص درجة سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية:

اتسمت العولمة بانخفاض في درجة سيادة الدولة الوطنية بالتحديد أدت إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق و تطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل أن تتمكن من إيجاد وسائل رقابية جديدة وهكذا يمكن القول أن الحكومة

¹ سعيد النجار، النظام الاقتصادي عند عتبة القرن الواحد والعشرين " جمعية النداء الحديدي - القاهرة، 1996، ص ص 15-20

² عبد المطلب عبد الحميد، آليات تعامل القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، المؤتمر الثاني لأكاديمي السادات، مركز البحوث، القاهرة، 1995، ص 23.

في هذا الإطار العولمي الجديد تطبق كثيرا من السمات التي يطلق عليها البعض الإدارة العامة الجديدة سعيا وراء تنظيم عمل الحكومة وفقا للخطوط التي تسيّر عليها المنظمات العالمية مما يترتب عليه من سلطة الدولة وشرعيتها.¹

المطلب الثالث: مظاهر العولمة الاقتصادية .

للعولمة مظاهر عديدة ، تتجلى من خلالها ، إن على مستوى سير الاقتصاديات القطرية ، ثم أن هذه المظاهر ما فتئت تتجدد يوما بعد يوم ، بالنظر إلى التطورات المستمرة في الكثير من مجالات الحياة .

ويمكن رصد بعض هذه المظاهر من خلال: نمو التجارة العالمية بمعدلات أسرع من نمو معدلات الناتج المحلي الخام

1/ نمو أهمية الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي :

فشركة متعولمة واحدة لديها دخل ومبيعات سنوية تفوق إجمالي الناتج القومي لتسع دول يبلغ تعداد سكانها 500 مليون نسمة أو ما يعادل 10 % من تعداد السكان في العالم ، وتخضع 25 % من الموجودات في العالم لهيمنة شركة متعولمة فقط²

وقد بلغ إجمالي مبيعات أكبر خمس شركات خدمتية متنوعة في العالم لعام 2010 ما يعادل تقريبا حجم الاقتصاد الروسي .

2/ نمو الاتصالات باستخدام الشبكات العالمية للاتصال :

وهيمنة الأرقام الاصطناعية بشكل أصبح ارتباط سكان العالم يتم بشكل سريع ويعمل على انتشار المعلومات ، إن هذا النمو في الاتصالات ونمو عالم الحواسيب والإنترنت بقدر ما ساهم في تجاوز الحدود والكثير من القيود الجغرافية .

3/ زيادة الاتجاه نحو التكتلات الجهوية لتدعيم القدرات :

التنافسية الاقتصادية ولتنسيق السياسات الاقتصادية كما أسهم الموقف المتشدد من قبل المجموعة الأوربية في مفاوضات جولة لأروغواي في إطار " GATT " وانغلاق السوق الياباني أمام المنتجات الأمريكية ، في فقدان الولايات المتحدة الأمريكية الثقة في الإطار المتعدد الأطراف .

4/ تزايد أهمية التجارة الإلكترونية : والتي ما فتئت تتزايد من يوم إلى آخر ، فلقد بلغ حجمها سنة 2000

مستوى 03 ملايين دولار ليصل سنة 2003 إلى 84 مليار دولار ويتوقع أن تصل سنة 2006 إلى 1234

¹ د. عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ص ص 23-24.

² عبد المجيد قدي ، العولمة وتجلياتها الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث ، مجلة النائب المجلس الشعبي الوطني العدد الأول 2003 ص 71

مليار دولار¹، وتسيطر المنتجات الرقمية على هذه التجارة بشكل أصبح يصعب معه التمييز بين الخدمات والسلع.

المبحث الخامس : العولمة المالية وأسباب ظهورها وتطورها.

إن النمو السريع للمعاملات المالية الدولية وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتساعد الثورة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات أدى إلى تكامل الأسواق العالمية في مجال السلع وأسواق رأس المال، وبهذا فالعولمة الاقتصادية تنقسم إلى²:

أولاً: عولمة الإنتاج: والتي تتحقق على يد الشركات متعددة الجنسيات وتظهر من خلال التجارة الدولية وتزايد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً : العولمة المالية: كنتيجة الاتفاقية جولة الاوروغواي لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، وانتشار المصارف متعددة الجنسيات، وفي هذا المبحث سنسلط الضوء بعض الجوانب المتعلقة بالعولمة المالية من حيث نشأتها وأسبابها وأثارها.

المطلب الأول : نشأة العولمة المالية وأسسها.

جاءت العولمة المالية نتيجة لعدة أسباب

أولاً : مفهوم العولمة المالية.

يرجع ظهور العولمة المالية نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والدول التلقي لها، حيث قامت كثيرا من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات عبر الحدود، وقد دعم هذا الاتجاه التوجيه العالمي في اتفاق إطار اتفاقية جولة الاوروغواي لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية وقد ترتب على ذلك نشأة أسواق جديدة ليس لها تواجد جغرافي طبيعي كما هو الحال بالنسبة للبورصات التقليدية، أنها تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة بعضها البعض. كما أدى انخفاض تكاليف المعاملات وأحداث أدوات جديدة إلى نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية³. من خلال ما سبق يمكن استخلاص أن العولمة المالية هي النمو الهائل في حجم ونوعية

¹ رأفت رضوان وآخرون، الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية في مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية، المجلد الثاني العدد الثاني يونيو 2000، ص 11

² عبد المطلب عبد الحميد، آليات تعامل القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، المؤتمر الثاني لأكاديمية السادات، مركز البحوث، القاهرة، 1995، ص 32.

³ عبد اللطيف مصطفى سليمان بلعور، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية وإستراتيجية مواجهتها، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات جامعة الشلف 2004 ص 249.

المعاملات المالية الذي يخرق كل إشكال الحواجز الجغرافية والقيود التنظيمية بحيث تصح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد يضمن الحصول على أعلى العوائد بأقل المخاطر¹.

ثانيا: المعاملات التي يتم تحرير في ظل العولمة.

تتضمن العولمة المالية تحرير المعاملات التالية:

المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء وبيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المعتمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المعتمين.

المعاملات التي متعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل: الأسهم والسندات والأوراق المالية الاستثمارية والمشتقات.

المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والكافلات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل على التدفقات إلى الخارج.

المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القرص أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو الشركات أو تسوية الديون.

المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل والمتجه للخارج أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.

ثالثا: العوامل المؤدية للعولمة المالية:

- صعود الرأسمالية المالية ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال.

- التقدم التكنولوجي.

- ظهور الابتكارات المالية.

- تأثير التحرير المالي الدولي.

- نمو سوق السندات.

- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية.

- الخصوصية.

1 أمرايط ساعد بلمهيوب أسماء، العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، مداخلة في الملتقى الوطني حول "سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات الدول النامية" دراسة حالة الجزائر. جامعة محمد حيزر بسكرة. 21.22.2006/11/11 ص5.

إذن، العولمة المالية هي إلغاء كل القيود على حركة رؤوس الأموال في العالم وتعتبر الناتج عن عمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وترابط الأسواق المالية وزيادة تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود لتصب في الأسواق المالية العالمية¹.

المطلب الثاني: أسباب ظهور العولمة المالية

أولاً: أسباب ظهور العولمة المالية: لقد ظهرت العولمة المالية نتيجة لعدة أسباب نوجزها فيما يلي :

- **تنامي الرأسمالية :** قد كان النمو الهائل الذي حققه رأس مال المستثمر في الأصول المالية دوراً أساسياً في إعطاء قوة دفع للعولمة المالية فأصبحت معدلات الربح التي يحققها الرأسمال في أصول المالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي، وأصبحت الرأسمالية ذات طابع أي تغذى على توظيف الرأسمال لا على الاستثمار ، حيث لمن المعاملات المالية نموا ملحوظا فقد قفز حجم التدفقات المالية على المستوى العالمي من 1236 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 5000 مليار دولار سنة 2002 أي خلال سنتين تضاعف حجم التدفقات المالية العالمية حوالي 4 سنوات² تجاوزا² بكثير حجم النمو المحقق في التجارة الدولية ، فعلى سبيل المثال فإن احتياجات التجارة الدولية من عمليات الصرف الأجنبي لا تمثل سوى 3 % من إجمالي عمليات الصرف الأجنبي التي تتم على المستوى العالمي ، وهو الأمر الذي يعني حركة رؤوس الأموال نمت مستغلة عن حركة التجارة الدولية بآلياتها.

- **ارتفاع احتلال التوازن في مميزات المدفوعات:**

فلقد أدى نمو احتياجات التمويل الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية مسايرة مع الارتفاع الدائم للفائض الجاري لليابان ، والإتحاد الأوروبي إلى تحضير نمو التدفقات المالية العالمية.

- **ظهور الابتكارات المالية الجديدة :**

ارتبطت العولمة المالية بظهور عدد هائل من الأدوات المالية الجديدة فإلى جانب الأدوات المالية التقليدية والأسهم والسندات المتداولة في الأسواق المالية أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل المبادلات والمستقبليات والخيارات.

¹ حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية جامعة الجزائر 2000 ص 4

² تشام فاروق ، العولمة المالية وأثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة العلوم التطبيقية . عمان ، 2003 ، ص ، 4.3

- التقدم التكنولوجي :

لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال اتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية على المستوى العالمي حيث تم التغلب على الحواجز المعاتبة والزمنية بين مختلف الأسواق الوطنية وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية ولقد ساعد كثيرا هذا التقدم التكنولوجي في ترابط الأسواق وكذلك القدرة على متابعة الأسعار في مختلف الأسواق المالية لاتخاذ القرارات المناسبة بالبيع والشراء¹ .

ثانيا- فوائد العولمة المالية :

من الفوائد التي تمنحها العولمة المالية نذكر

- تسمح بتقليص العجز بالميزان الخارجي ولو بصفة مؤقتة .
 - تقليل الفوارق بين النظم المالية المحلية والنظام المالي العالمي .
 - بالنسبة للدول ذات الفائض في موازينها الخارجية فإن لها فرص أكبر في ظل العولمة المالية لاستثمار مداخلها وتسيير أموالها بصفة دائمة وعقلانية على مدار السنة .
 - إمكانية توزيع الأصول الدولية مما يسمح بظهور المنافسة بين مختلف الدول والمنظمات المصرفية العالمية .
 - التشجيع على تطوير النظام المصرفي وتوسيع الشبكة المصرفية العالمية وبالتالي سرعة المبادلات الاقتصادية التجارية .
 - التنوع في موارد التمويل والتقليل من مخاطر الأزمات الإنمائية .
 - إقامة فرص أكبر لاختبار بالنسبة للمقلصين والمستثمرين .
- لكنه رغم ما تتيحه العولمة المالية إلا أن البلدان التي تتميز بمرحلة انتقالية أو في طور النمو لن تحصل لها الفائدة الكبيرة بسبب نظمها البنكية المغلقة التي لا تتماشى وتطورات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية .

¹ أحمد بوراس " الجهاز المالي والمصرفي العربي وقدرته على التأقلم مع التغيرات المستجدة " مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة الجزائر ، العدد 20 ديسمبر 2003، ص 19.

المطلب الثالث : المتغيرات الأساسية للعولمة المالية.

قامت السلطات العمومية للدول المصنعة في سنوات الثمانينات بسن قوانين منظمة وقواعد تسمح بالمرور بمرحلة انتقالية من اقتصاد مرتكز على رؤوس الأموال محلية أو أجنبية ويمكن تلخيص كل سوق منها في الجدول التالي

جدول (01): مقارنة بين اقتصاد الاستدانة و اقتصاد الأسواق المالية.

اقتصاد الأسواق المالية	اقتصاد الاستدانة
- ادخار المالي متطور .	- ضخامة الأسواق المالية
- ترجيع التمويل عن طريق الاشتراكات .	- ترجيع التمويل عن طريق سيولة الادخار قصير الأجل .
- فتح الأسواق على رؤوس الأموال الأجنبية وفتح الباب أمام الاستثمارات الخارجية .	- ترجيع التمويل الموجه عن طريق وساطة البنوك .
- سوق مالي موحد .	- غلق الأسواق المالية وعدم افتتاحها

المصدر :فاروق تشام، العولمة المالية وأثرها على القطاع المصرفي الجزائري مرجع سبق ذكره ص 5.

إن الهدف من سن هذه القوانين هو الحد من دور البنوك كوسيلة في ضمان عملية تمويل مختلف المشاريع وذلك بتطوير التمويل المباشر دون اشتراك البنوك بين المقرضين والمقترضين عن طريق خلق أسهم وسندات¹.

1/ هيكل السوق المالية :

في اقتصاد يعتمد على الاستدانة " أي الممول الأساسي لهذا الاقتصاد هي القروض البنكية على المدى الطويل " نقص في سرعة المبادلات وإبرام الصفقات الاقتصادية هذا ما جعل منظمة الدول التي انتهجت هذا النوع من التخطيط إلى اللجوء في الوقت الحالي إلى الاعتماد في تمويل مؤسساتها على إصدار أسهم وسندات وإصدار الأوراق النقدية لضمان التمويل للمدى القصير وهذه العملية تشبه لحد كبير العمليات التي قامت لها السلطات العمومية إلى سندات وأوراق مالية قابلة للتداول

¹ مصطفى عبد اللطيف، تحديات العولمة للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع و تحديات جامعة الشلف 2004 ص ص 250.249.

2/ تغيير قواعد عدم دفع التعويضات وإعادة توظيف الأموال :

تعتبر مشاكل الاستدانة المفرطة وتمركز جل التدفقات المالية في المجموعة الثلاثية "Thride" المتكونة من الولايات المتحدة ، الإتحاد الأوروبي ، واليابان من أهم العوامل التي أدت بالنظام المالي إلى تعويض القروض المألوفة حيث قام الإتحاد الأوروبي سنة 1993 بمراقبة الصرف وتسيير عدة قوانين وقواعد كانت قد أصدرتها في مرحلة سابقة 1983-1984 مما عد مرحلة هامة في سبيل إنشاء سوق مالية موحدة .

3/ توظيف الأموال لغرض المضاربة :

أدت الأزمات البترولية عام 1973 و 1979 ، 1980 في أغلبية الدول المصنعة إلى خلق انخفاض محسوس في معدل ادخار العائدات احتياطات التمويل الخاصة بالإدارات العمومية¹. فادت هذه الوضعية معظم المؤسسات إلى إعادة توظيف أموالها في الأسواق المالية التي كانت توفر أرباحا مغرية مقارنة بالمغامرة والاستثمار في مجال الإنتاج الذي يتصف بنقطتين أساسيتين تثير مخاوف مواجهة المجهول وخطر عدم التأكد هما:

- انخفاض ونبرة الطلب وارتفاع تسديد معدلات الفائدة أو الفوائد لديونها.
- ضعف أرباح الأموال الوظيفية في عملية الإنتاج مقارنة مع توظيفها في الأسواق المالية التي تدر أرباحا أكبر في وقت أقصر.

4/ إعادة استثمار الأرباح:

إحدى أكبر اهتمامات الشركات متعددة الجنسيات هو إعادة توظيف أرباح فروعها في الدول المتضمنة وكانت هذه الشعاع هو الموجه لهل بحيث له على الأقل 30% من الاستثمارات المباشرة الأجنبية تركزت في الولايات المتحدة سنة 2007 وكانت 70% الأخرى نتيجة الأرباح المحققة من طرف الفروع الخارجية للشركات المتعددة الجنسيات فقد مثلت في المجموع 69.3% من الاستثمارات الخارجية المباشرة للولايات المتحدة، أما بالنسبة للمؤسسات البيانية فإن حصة الاستثمارات الخارجية الممولة 53.7% سنة 2010. إذا كان الادخار مشكل في إطار حدودي معين فان توجيهه سيكون ضمن الحدود ولكن رؤؤس الأموال المستثمرة الخارجية في إحدى فروع الشركات العالمية تصبح فاقدة الجنسية، فبمعنى آخر فإنها تحت تصرف النظام المالي العالمي تكون عابرة للدول مما يجعل منها أداة فعالة في خدمة الاستثمارات الخارجية المباشر

¹ مصطفى عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره ص ص 252.251.

تتجلى العولمة المالية في تنامي حركة تحرير الأسواق المالية في مختلف الدول ، وذلك بإزالة مختلف القيود المفروضة عليها والتي تعيق تداول الأوراق المالية على المستوى المحلي والدولي ، ونشير إلى أن العولمة المالية مازالت في طور النضوج حيث لم تصل بعد إلى درجة العولمة الإنتاجية وذلك لما يواجهها من قيود لتحقيق أهد¹

^{1 1} مصطفى عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره ص ص 252.

خلاصة الفصل الأول:

نستطيع القول أن البنوك التجارية عبارة عن وسيط مالي بين المودعين أصحاب المدخرات، والمحتاجين للتمويل من أصحاب المشاريع. هذه الوساطة هي أساس وجودها. للبنوك التجارية موارد مختلفة تحتاج إليها لمزاولة أنشطتها منها ما تحصل عليها من مصادر داخلية ومنها ما تحصل عليها من مصادر خارجية. وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الأساليب التقليدية التي تتبعها هذه البنوك في الاستثمار. و حتى يحافظ البنك على زبائنه وكذلك الأموال المودعة لديه لا بد عليه من إدارتها بشكل جيد و بأساليب حديثة في الاستثمار.

و كذلك بالنسبة إلى العولمة يمكن استخلاص أنها لقوة التي تقود النمو الاقتصادي في مناطق عديدة من العالم حيث ستعيد هيكلية الصناعة في أوروبا و أمريكا الشمالية تتميز بمعدلات نمو مرتفعة في آسيا ، أما الدول الأقل نموا فإنها لن تكون قادرة على التكامل في حالت كثيرة مع الاقتصاد العالمي و الاستفادة من مكاسب العولمة . كما قد تمثل العولمة تهديد بزيادة تهميش الدول الإفريقية الأقل نموا

تمهيد:

يعتبر موضوع كفاية رأس المال للبنوك و اتجاهها إلى تدعيم مراكزها المالية من أهم المواضيع التي تشغل الخبراء المصارف في ظل العولمة و المتغيرات الدولية الحديثة

فمع تزايد المنافسة المحلية و الدولية أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر و التي تكون ناتجة عن نشاط البنك أو طريقة تسييره و إدارته ، أو من عوامل خارجية تتعلق بالبيئة التي يعمل فيها البنك

تحت تأثير هذه الظروف ، كان لزاما على البنوك في اي نظام مصرفي أن تسعى إلى تطوير قدراتها التنافسية لمواجهة تلك الأخطار ، و كان نتاج ذلك بداية التفكير و التشاور بين البنوك المركزية في العالم للتقليل من مخاطر العمل المصرفي ، ثم إيجاد معايير عالية لتطبيقها في هذا الصدد عن طريق تطبيقها برامج الإصلاح الاقتصادي

لهذا أخذنا بالبحث ما يلي :

المبحث الأول : البنوك و اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية

المبحث الثاني : الاندماج المصرفي

المبحث الثالث : خصوصية البنوك

المبحث الرابع : البنوك الشاملة

المبحث الخامس : دور العولمة المالية في إصلاح المنظومة المصرفية

المبحث السادس : مقرارات لجنة بازل

II - الفصل الثاني : أثر العولمة المالية على هيكل الصناعة المصرفية

تتطلب العولمة المالية من بين جملة أمور تقوية الجهاز المصرفي باعتباره لب النظام المالي خاصة في الدول النامية .

المبحث الأول: البنوك و اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية و المالية

مع تزايد العولمة تم إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أورجواي 1994 و تولى منظمة التجارة العالمية تطبيقها من أول يناير 1995، وفي هذا الإطار يمكن إلقاء الضوء على أهم جوانب الاتفاقية من خلال التحليل التالي :

1- المطلب الأول: الخدمات المالية و المصرفية التي تشملها الاتفاقية

إن من بين الخدمات المالية و المصرفية التي تشملها الاتفاقية ما يلي :

- قبول الودائع و الأموال بين الأفراد والجهات
- الإقراض بكافة أشكاله ، بما فيها القروض الاستهلاكية ، و الائتمان العقاري و المساهمات و تمويل العمليات التجارية
- خطابات الضمان و الاعتماد المستندي
- التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها
- الاشتراك في الإصدارات بكافة أنواع الأوراق المالية و المشتقات و الأدوات الأخرى القابلة للتفاوض¹.

- المطلب الثاني: أهداف التحرير المالي و المصرفي :

هي أهداف ساهمت في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع ن وتوفير الأموال اللازمة و الجو المناسب لزيادة الإثمار ، و تتمثل في :

- تعبئة الادخار المحلي و الأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية و الأجنبية من اجل جلب أموال لتمويل الاستثمار

¹ صالح السبيسي ، قضايا إقتصاديات معاصرة، دار الغريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة ،ص115

- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من اجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع الدخول لعدة دول نامية الى المنظمة العالمية للتجارة
- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية ن وعليه تتمكنها من فتح مصادر افتراض و تمويل أجنبية و خلق فرص استثمار جديدة
- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير العملات الأجنبية و حركة رؤوس الأموال ، خاصة التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الفائدة

*المبحث الثاني : الاندماج المصرفي كأحد نتائج العولمة المالية

يمكن القول أن الاندماج المصرفي هو أحد النواتج الأساسية للعولمة ، و من ثم فهو يعتبر أحد المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة و الذي تزايد تأثيره بقوة و بشكل خاص خلال النصف الثاني من التسعينات مع تزايد الاتجاه نحو عولمة البنوك كجزء من منظومة العولمة الاقتصادية

1 - المطلب الأول : تعريف الاندماج المصرفي و إبعاده

- أ - تعريف الاندماج المصرفي: يمكن تعريف على انه:
- اتفاق يؤدي الى اتحاد بنكين او أكثر و ذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة اكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن ان تتحقق قبل عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد¹
- ب- ابعاد الاندماج المصرفي: الاندماج المصرفي يعني انه انتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل و يحاول ان يحقق إبعادا ثلاثة هي :

- 1- البعد الأول : إعطاء المزيد من الثقة و الطمأنينة و الأمان لدى جمهور العملاء و المتعاملين من خلال:
- اقتصاديات إنتاج و تقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة و بأعلى جودة
 - اقتصاديات تسويق الخدمات المصرفية ، من حيث الترويج و الإعلان و الإعلام و البيع و التوزيع ، و تسعير الخدمات

¹ طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 5

- اقتصاديات الموارد البشرية بما يؤدي إلى امتلاك الكيان المصرفي المندمج قدرات بشرية عالية الكفاءة الإنتاجية

2- البعد الثاني :

- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص الاستثمار و العائد و إدارة الموارد و الدخل الجديد
 - بشكل أفضل فعالية و كفاءة و إبداع¹
- 3- البعد الثالث : إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة اعلي من الكفاءة و من ثم يكتسب المصرفي الجديد شخصية أكثر نضجا و أكثر إشرافا من جانب العاملين بمستقبل وظيفي أكثر أمانا

3 - المطلب الثاني: شروط و ضوابط و محددات الاندماج المصرفي

هناك مجموعة من الشروط و المحددات لعمليات الاندماج المصرفي يجب أخذها بعين الاعتبار عند الإقدام على اتخاذ أي قرار اندماج حتى يكون أكثر فعالية و يحقق الأهداف من عملية الاندماج

أ - شروط الاندماج المصرفي : هناك شروط يجب أن تتوفر و هي :

- أن تتوفر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي
- ان يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي يتضمن الإعداد و تهيئة البيئة الداخلية و الخارجية للترحيب به ، و يتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج
- أن يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد و العلامة ، و مجلس الإدارة و الخدمات المصرفية التي سيتم التعامل فيها و تقديمها و غيرها
- إيجاد التنسيق الفعال من وحدات البنوك المدججة و اللوائح و القوانين و القرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة للاتصالات
- توفير الموارد المالية و البشرية اللازمة لعملية الإنتاج المصرفي²

¹ طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 155-168

² عبد المجيد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك الدار الجامعية الاسكندرية مصر 2001، ص: 11، 12

ب- ضوابط نجاح الاندماج المصرفي :

لا شك ان كل تلك الشروط تحتاج الى دراسات مسبقة و ضوابط ضرورية لنجاح عملية الاندماج المصرفي لعل من أهمها :

- ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة و تعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول إلى الكيان المصرفي الجديد
- إجراء دراسات مسبقة كاملة توضح النتائج المتوقعة من حدوث الاندماج ، و الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية له .
- أن تسبق الاندماج المصرفي عمليات الهيكلة المالية للبنوك الداخلة في عملية الاندماج
- عدم اللجوء إلى الاندماج الإجباري للبنوك إلا في أضيق الحدود ، مع وجود ضرورة ملحة لذلك¹ .

ج - محددات الاندماج المصرفي :

لنجاح عملية الاندماج المصرفي لابد من الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المحددات من أهمها :

- تحديد الأهداف طويلة الأجل الكيان المصرفي الجديد و التحقق من مجموعة المعايير
- الحاكمة لعملية الاندماج
- موقف الإدارة و العاملين في البنوك محل الاندماج

فعالية الرقابة المصرفية على عملية الاندماج المصرفي ، ورفع الكفاءة ، الرقابة المصرفية

استمرار درجة من المنافسة بعد إجراء عمليات الاندماج المصرفي و منع حدوث الاحتكار من خلال القوانين اللازمة

- تمويل الاندماج المصرفي ، و يتم من خلال اسلوبين : شراء الاسهم ، و شراء الاصول .
- ضرورة وجود خطة حوافز للعاملين في الكيان الجديد يساعد على نجاح الاندماج المصرفي .

¹ عبد المجيد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 173-175

***المبحث الثالث : حوصصة البنوك**

تعتبر حوصصة البنوك من الموضوعات الأساسية التي يجب التعامل معها في مجال إقتصاديات البنوك لما له من تأثير واضح على تلك الإقتصاديات في الوقت الراهن و في المستقبل، كما أنها أحد التغيرات و الإنعكاسات الأساسية التي أحدثتها العولمة على الجهاز المصرفي.¹

1 - المطلب الأول : المقصود بحوصصة البنوك و إجراءات المتخذة لحوصصة البنوك**أ - المقصود بحوصصة البنوك :**

يمكن تحديد المقصود بحوصصة البنوك من خلال نوعين من الحوصصة ،يحكمها أساس تشريعي أو قانوني ، و يمكن إيضاح ذلك من خلال التحليل التالي :

1- حوصصة البنوك المشتركة :

يشير هذا المفهوم إلى سعي الحكومة من خلال البنوك و شركات التأمين التي تمتلكها الى تقليص نسب المساهمة و من ثم بيع هذه المساهمات في هذه البنوك جزئيا أو كليا ، مستخدمة في ذلك سوق المال ،بالتحديد سوق الأوراق المالية أو البيع المباشر

2- حوصصة البنوك العامة : المقصود بحوصصة البنوك العامة و هو توسيع قاعدة الملكية في تلك البنوك من

خلال طرح جزء من رأسمال تلك البنوك للبيع و التداول في بورصة الأوراق المالية بالتدريج

ب- إجراءات حوصصة البنوك في الدول النامية :

تتلخص أهم إجراءات حوصصة البنوك فيما يلي :

- أعداد الرأي العام و مناقشة الجوانب المختلفة لعملية حوصصة البنوك العامة
- إجراء التعديلات القانونية اللازمة لحوصصة البنوك
- التقييم الدقيق و الموضوعي لأصول و خصوم البنك
- ضمان حقوق العاملين بالبنوك محل الحوصصة

¹فايزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم إنعكاسات العولمة،دار الجامعة الجديدة، 2013، ص 32

- اختيار الأسلوب الأمثل لعملية الخوصصة (الاكتساب العام و الطرح العام للأسهم عقود الإدارة)
- تدعيم كفاءة الرقابة المصرفية و المالية من خلال إصدار قانون المنافسة و منع الاحتكار
- تطوير التشريعات المنظمة لعمل البنوك ن ووضع ضوابط ملكية البنوك
- إعادة هيكلة البنوك محل الخوصصة و معالجة مشكلات القروض الراكدة و بحث إمكانية دمج بعض الوحدات البنكية¹

2 - المطلب الثاني: الأهداف المتوقعة تحقيقها من خوصصة البنوك

يوجد عدة أهداف المراد الحصول عليها من خلال خوصصة البنوك

أ - الأهداف المتوقعة تحقيقها من خوصصة البنوك

هناك العديد من الأهداف التي من المتوقع تحقيقها من هذا النوع من الخصخصة نلخصها فيما يلي :

- تعميق المنافسة في السوق المصرفية و تحسين الأداء المصرفي
- تنشيط سوق الأوراق المالية و توسيع قاعدة الملكية
- تحديث الإدارة و زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية
- ترشيد الأنفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية

ب- شروط و ضوابط نجاح خوصصة البنوك

إذا كان هناك أهداف لخصخصة البنوك العامة فإن هناك العديد من المحاذير و الضوابط التي تكفل نجاحها و لعل أهمها :

- لا خوصصة للبنوك بدون إعادة هيكلة شاملة للبنوك محل الخصخصة
- أن تكون الخصخصة جزئية و تتم تدريجياً ، خاصة أن البنوك العامة لها أنواع الملكية
- ضرورة تأكيد استقلالية البنك المركزي و زيادة قوته و فعاليته
- أن يحتفظ البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي لمواجهة اي صدمات أو أزمات سعر الصرف و تلبية احتياجات البنوك من النقد الأجنبي¹

¹ فايزة لعراف، مرجع سبق ذكره، ص 37

- العمل على تطوير الجهاز البنكي أكثر تكيفا مع العولمة، من خلال التوسع في استخدام أحدث أدوات التقنية البنكية
- تفعيل نظام التأمين على الودائع حتى تزداد قدرة البنوك على المنافسة و تحقيق الإرباح و مواجهة المخاطر، وزيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي البنكي ككل

*المبحث الرابع : البنوك الشاملة:

1 - المطلب الأول : تعريف البنوك الشاملة و كيفية التحول إلى بنك شامل

أ- تعريف البنوك الشاملة:

يعرف البنك الشامل على أنه ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات و الفروع الاقتصادية داخل البلاد و خارجها من ناحية و يقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا بالإضافة إلى تقديمه لتوليفة واسعة من الخدمات المصرفية²

كما يمكن تعريفها بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات ، و توظيف مواردها و فتح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات ، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة ووظائف البنوك المتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي ، بحيث تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية و التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و الأعمال³

ب- كيفية التحول إلى بنك شامل :

يمكن إيجاد البنك الشامل بادئ ذي بدئ بتأسيسه هذا النحو : يضطلع بالوظائف و المهام التي سنشير إلى أهمها فيما بعد ، و ذلك في ضوء القانونية و التنظيمية القائمة

1 طارق عبد العال، إندماج و خصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 210

2 عبد المنعم محمد الطيب، العولمة و أثارها على المصارف، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، 2004، ص 6.

3 عبد الحافظ السيد بدوي، إدارة الأسواق و المؤسسات المالية - نظرة معاصرة - دار الفكر العربي، 1999، ص: 89-91

كذلك يمكن التحول نحو هذه البنوك في إطار ضوابط قانونية و اقتصادية عديدة يملئها الهدف من التحول ، الظروف الواقعية التي يمر بها الاقتصاد ، واقع الجهاز المصرفي و وحداته المختلفة ، الأوضاع الاقتصادية العالمية و مدى اندماج الاقتصاد في الاقتصاد العالمي .. الخ

و في ضوء هذه المحددات و غيرها نستطيع القول ان التحول يمكن ان يتم بأكثر من طريقة :

تحول بنك تجاري أو استثماري أو متخصص الى بنك شامل ، و هذا الاسلوب يعد الأسرع و الاوفر حظا في النجاح ، نظرا لتراكم الخبرات الادراية و الفنية و التنظيمية لديه ، و من ثم يستطيع تحقيق الغرض المنشود، إلا انه يمكن القول انه على ضوء المقومات التي يحتاجها البنك الشامل ، يجب ان تتم هذه العملية على نحو مدروس و محسوب بكل دقة و على مراحل متدرجة

بحيث يتم استيعاب كل مرحلة قبل الانتقال الى التي تليها و هكذا ، كما انه من المعروف ان العمل المصرفي يستند الى الثقة من جانب المودعين و كذلك العملاء و يجب من ثم الحفاظ عليها لذا فان البرامج الزمنية التنفيذية المربوطة بالانجاز الرحلي تعد هامة في هذا الخصوص .

- 1- و قد يتم التحول داخليا من خلال تغيير الهياكل التنظيمية للبنك و تطوير لوائحه الداخلية في الصلاحيات و المسؤوليات و السلطات التي يتمتع الرجال العاملون في البنك بها في مختلف مواقعهم
- 2- و قد يتم التحول من خلال شراء بنوك قائمة تعاني من مشاكل تجعلها توشك على التوقف عن العمل و تتحمل خسارة كبيرة و تحويلها الى بنوك شاملة على النحو السابق

و هذا الأسلوب يوفر في الواقع الكثير من الوقت و الجهد اللازم لاختيار الموقع و المكان و العناصر البشرية الماهرة المدربة¹

¹ عبد المجيد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك الدار الجامعية الاسكندرية مصر 2001، مرجع سبق ذكره، ص 52

2-المطلب الثاني :وظائف البنوك الشاملة و إيجابياتها و سلبياتها

1-وظائف البنوك الشاملة

الواقع أن أهمية البنوك الشاملة تعود إلى الوظائف التي تستطيع أن تقوم بها و التي يتوقف عليها إسهامها في تحقيق و دفع عملية التحول التنموي و التطوير التي تشهدها الاقتصاديات و يمكن عرض أهم الوظائف الأساسية في خطوط عريضة على النحو التالي :

- الوظائف التقليدية للبنوك و لكن بعد تطويرها و تحديثها مع إدخال الأجهزة و المعدات و التكنولوجيا الحديثة .
- القيام بخدمات ترويج الأسهم و إدارة الاككتاب فيها ن و خدمات المبادلات و المستقبليات و العقود الآجلة و التفضيل ... الخ
- القيام بخدمات التوريق
- اكتشاف و تحليل و دراسة الفرص الاستثمارية
- الترويج للفرص الاستثمارية الجديدة
- إدارة عمليات التسويق ، إعداد دراسات السوق و الترويج لمنتجات المشروعات
- المساهمة في تأسيس الشركات و الترويج لها
- وضع الهيكل الإداري و التنظيمي للشركات
- صناعة الأسواق المتكاملة و القابلة للنمو من خلال توفير المعلومات الحيوية للمستثمرين و البنوك
- تعمل هذه البنوك على تحويل الأصول العينية إلى أصول نقدية يمكن الاستفادة بها
- تعمل على خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع المستمرة التدفق و التي تتمتع بنوع من الاستقرار تبني برامج تأهيل و إعادة تأهيل الشركات القائمة
- الترويج للمشروعات المطروحة للخصخصة محليا و دوليا
- الاستثمار المباشر في المشروعات التنموية متعددة التأثير و العملاقة ، وتقديم راس المخاطر في المشروعات
- تشترك إدارة عمليات الإنتاج بين المصارف و مؤسسات التمويل و عمليات الشراء

تساهم في حسن تهيئة المناخ الاستثماري و استيعاب التكنولوجيا المتطورة¹

- تساهم في فتح الأسواق الخارجية و خلق منافذ المنتجات الوطنية من خلال تسهيل إقامة المعارض في الخارج
- توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية ، وتمويل التصدير
- تقديم الخدمات المصرفية التي تسهل التجارة الخارجية مثل خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية.
- تقديم القروض لكل القطاعات لتحقيق التوازن ، و اثر ذلك على تطوير السوق المالية ، تدعيم القدرات الإنتاجية للشركات ، و تنوع المحفظة الاقراضية ، و الاستثمارية للمصرف ، و تسيير القروض المصرفية في السوق المالية.

2- إيجابيات البنوك الشاملة

- تتسم البنوك الشاملة بعدة ايجابيات و مزايا اهمها
- العمل على اساس الحجم الكبير و بالتالي تحقيق الوفرات في التكاليف
- التنوع القطاعي لمحفظه القروض والاستثمارات و بالتالي تقليل المخاطر الائتمانية ككل
- امكانية زيادة توسيع تشكيلة الخدمات المصرفية و المالية المقدمة للعملاء على اختلاف انواعهم
- تساهم في تعظيم استغلال ما يتوفر لدى الدولة من موارد تقوم بتعبئتها و تخصيصها لاغراض تنمية على نحو يتسم بالكفاءة و الرشاد اي يعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي و تحسين استغلاله
- تساهم في تنشيط بورصة الأوراق المالية و هذه في حد ذاتها تعد رافد لتوفير التمويل الحقيقي للمشروعات الاقتصادية و تعبئة الموارد المحلية اللازمة لذلك ، و توسيع قاعدة الملكية و تعميق ما يعرف بالانتماء الاقتصادي بالإضافة الى الائتمان السياسي و الاجتماعي
- البنوك الشاملة تستطيع من خلال دخولها نشاط التأجير التحويلي أن يسهم في خلق طبقة من رجال الأعمال و المنظمين الذين يحتاجون إلى الآلات و المعدات لكن لا يتوفر لهم التمويل كما تشجع

¹ صلاح الدين محسن السبسي، قضايا إقتصاديات معاصرة، دار الغريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، ص 206-210

الكثيرين منهم على تحديث و تطوير مشروعاتهم و تمكينهم من حيازة التكنولوجيا الجديدة مما يزيد من القدرات التنافسية¹

3 - سلبات البنوك الشاملة

إلا انه مع ذلك يمكن القول ان التحول نحو البنوك الشاملة قد تكشفه بعض (السلبات)

قد يؤدي إلى خلق الاحتكار و مضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية و هو ما قد يكون على حساب المؤسسات و البنوك الصغيرة)

قد يؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة و الانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية ، أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة مفاجئة ، و هنا تتجلى حصانة الإدارة المصرفية في خلق التوازن المنشود و حسن دراسة السوق و اتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب²

*المبحث الخامس : دور إكتساب ميزة تنافسية في إصلاح المنظومة المصرفية

ان البنوك لم تعد مجرد خزائن توعدها فيها الغير إذا ما فاضت عن حاجاتهم و تسحب منه إذا ما رغبوا في ذلك بل أصبحت هذه البنوك تقوم بدور فعال في لق النقود و في التحكم في الكمية المعروضة منها ، و أصبح لها تأثير كبير على حجم الاستثمارات واسعة في النطاق.

¹ د. صلاح الدين محسن السبيسي: مرجع سبق ذكره ص 112

² صلاح الدين محسن السبيسي، مرجع سبق ذكره، ص 112

1 - المطلب الأول : مفهوم و أهمية امتلاك القدرة التنافسية و أنواعها

أ- مفهوم و أهمية و امتلاك القدرة التنافسية

أولاً: تعريف الميزة التنافسية.

ترجع بدايات مفهوم الميزة التنافسية إلى ظهور كتابات ميكل بورتو " M.Porter " ويعتمد هذا المفهوم على نقطة أساسية وهي أن العامل الأكثر أهمية والمحدد لنجاح منظمات الأعمال هو الموقف التنافسي لها وكذا قدرتها على تلبية احتياجات ورغبات العملاء.

لقد قدمت عدة تعاريف للميزة التنافسية نذكر منها:

*للقدرة التنافسية شقين أساسيين : أما الأول هو قدرة التمييز عن المنافسين في الجودة أو السعر

أو توقيت التسليم أو خدمات ما قبل أو بعد البيع، وكذا في الابتكار والقدرة على التغيير السريع الفاعل، وأما الشق الثاني فهو القدرة على مغازلة سريعة للعملاء، تهيئ وتزيد رضاهم وتحقق ولائهم، ولاشك أن النجاح في الشق الثاني متوقف على النجاح في الشق الأول¹.

* إن المنظمة لا تستطيع جلب عدد أكبر من العملاء وتحقيق رضائهم وبالتالي ولائهم إلا إذا نجحت في خلق ميزة تميز بها عن باقي المنافسين، لأن العميل يفضل دائما السلع والخدمات ذات الجودة العالية وبأسعار منخفضة وخدمات ما بعد البيع، فإذا نجحت المنظمة في خلق تلك القيمة أكيد أنها تستطيع كسب أو اجتذاب عدد أكبر من العملاء المحتملين والإبقاء على العملاء الحاليين أطول فترة ممكنة.

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن اكتساب ميزة تنافسية من قبل المنظمة يكون عن طريق التمييز عن المنافسين بالابتكار.

- القدرة التنافسية هي المهارة أو التقنية، أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء، تزيد عما يقدمه المنافسون ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون².

يركز هذا التعريف على خلق قيمة أكبر من القيم المقدمة من قبل المنافسين.

- وتعريف كذلك على أنها ميزة أو عنصر تفوق للمنظمة يتم تحقيقه في حالة إتباعها لإستراتيجية معينة للتنافس¹

¹ أحمد سيد مصطفى، التسويق العالمي: بناء القدرة التنافسية للتصدير، دار الكتب المصرية القاهرة، الطبعة الأولى، 2001، ص : 121.

² علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للنشر، القاهرة 2001، ص 104.

إن هذا التعريف يركز على إستراتيجية التنافس، التي تعد أحد مصادر الميزة التنافسية.

ب - أنواعها: لدينا نوعان للقدرة التنافسية هما

- **ميزة التكلفة الأقل:** نقول عن مؤسسة أنها تحوز على "ميزة التكلفة الأقل" إذا كانت تكاليفها المتراكمة بالأنشطة المنتجة للقيمة (*) أقل من نظيراتها لدى المنافسين "
- **ميزة التميز :** تتميز المؤسسة عن منافسها " عندما يكون بمقدورها الحيازة على خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق بها "

المطلب الثاني : عوامل زيادة القدرة التنافسية في ظل العولمة المالية :

يتطلب تحرير القطاع المصرفي التفتح على العالم الخارجي ، وبالتالي يجب ان يتسم بالكفاءة و القدرة على المنافسة العالمية ، خاصة في الخدمات المالية ، و من بين العوامل التي تساعد على زيادة القدرة التنافسية .

أ - الإبداعات المالية (الابتكار المالي) :

أدت حركة التكامل التي تشهدها الأسواق المالية المختلفة و الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في معظم العمليات المالية إلى ظهور عديد من المستحدثات في مجال التعامل و التي تعرف بالإبتكارات المالية، التي أصبحت الصفة المميزة للتجديد المالي الذي تعرفه الأسواق المالية. و لقد تزايد إهتمام البنوك بهذه الأدوات بحيث أضحت تحتل حيزا هاما في أنشطتها و معاملاتها².

يرصد المحللين لبيئة الأعمال، سعي البنوك المختلفة لابتكار خدمات مصرفية جديدة تسهم في تحقيق ميزة تنافسية لها، و يختلف مفهوم الابتكار عن التقنية برغم الإرتباط الشديد بينهما³

تميزت أهم مظاهر نمو تلك الابتكارات في الأسواق المالية فيما يلي :

- النمو في استخدام التمويل ذو الحساسية لسعر الفائدة حيث بدأت البنوك في الحصول على الكثير من مواردها المالية من خلال أسواق النقد الدولية هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى بدأ العملاء المودعون

¹ نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الاعمال، الدار الجامعية الاسكندرية، 1998 ،ص37،38.

² فايزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة، ص30

³ طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص186

- يبحثون عن عوائد أفضل لودائعهم من خلال إيداعها لدى المؤسسات المالية التي تقدم خدمات إدارة النقد (صناديق الاستثمار)
- الزيادة في قيمة أدوات الدين ذات الفائدة المتغيرة أو المعومة و تقصير الآجال ، فقد بدأت معظم البنوك في الإفراض بمعدلات فائدة متغيرة ، و يعتبرها الوضع مستقرا منذ عدة سنوات في المملكة المتحدة ، بينما نجد ان مؤسسات الادخار في الولايات المتحدة قد عانت من مصاعب كثيرة نتيجة الإفراض بأسعار فائدة ثابتة
 - نمو الأسواق المالية و كذا الأدوات القابلة للتسويق خلال النصف الثاني من التسعينات توسعا في إحجامها وزيادة كفاءتها ، فضلا عن ذلك فقد تم تطوير الاسواق التي تتعامل في الأدوات المالية الجديدة مثل الخيارات و المبادلات و العقود المستقبلية ، و الجدير بالذكر أن العديد من تلك الابتكارات تعرف عادة بينود خارج الميزانية
 - هذا وقد تأخذ عملية الابتكار شكلين ، الأول هو ابتكار منتجات جديدة ، و الثاني ابتكار أساليب جديدة هذين الشكلين قد يكونا لبعضهما البعض ، و في السياق نود الإشارة إلى أن ابتكار الخدمة المصرفية قد يكون بمثابة إجراء عملية تغيير او تعديل او تبديل في الخصائص و المميزات للخدمة المصرفية المقدمة الى السوق.

ب - المزيج التسويقي للبنك :

المزيج التسويقي هو عبارة عن عملية دمج للعناصر الأربعة : المنتج (الخدمة المصرفية)، السعر ، الترويج ، و التوزيع ، و لكن مع التطورات التكنولوجية التي يشهدها المحيط فانه يتحتم على المؤسسة التلاؤم مع هذه الوضعية الجديدة لان بقاءها و استمرارها مرتبطان بذلك و خاصة في ظل المنافسة الحادة ، و في هذا الشأن فان البنوك مدعوة لتغيير أساليب تسييرها و ذهنياتها من اجل مواكبة التطورات .

لذلك فان التسويق يجب ان يؤكد دوره الاستراتيجي و التنظيمي و يحفز إدخال التكنولوجيات الجديدة ، و لتحقيق هذا الأمر تم تطوير المزيج التسويقي التقليدي إلى ما يسمى بالمزيج التسويقي المتطور و الذي يتكون العناصر التالية¹:

¹ طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص 396

المعلومة ، التكنولوجيا ، التوزيع أو الإمداد و الموارد البشرية ، إذ أن المبدأ الأساسي هو التفاعل بين هذه المتغيرات من اجل تحقيق أهداف البنك

و لنجاح المزيج التسويقي المنظور ، فان الأمر يتطلب تدخل العناصر الثلاثة التي هي موجهة لتكملة متغير التكنولوجيا ، فالمعلومة تمثل مصدرا هاما للتطور من خلال إيجاد منتجات و قنوات توزيع جديدة .

بالنسبة للمورد البشري فهي عبارة عن ثروة بالنسبة للمؤسسة و كل اتجاه تسويق تكنولوجي لا يأخذ بعين الاعتبار الكفاءات الحالية و المستقبلية للمستخدمين و لا يدمج قدرتهم على التلاؤم و التغيير و بهمل تأثيرات التحديات على المنظمة يمكن أن يؤدي إلى الفشل .

ج- تبني البنوك للمعايير العالمية فيما يخص الجودة :

أصبحت البنوك مطالبة بتبني المعايير العالمية في خدماتها المصرفية من خلال الجودة ، و في نمط تعاملاتها مع العملاء ، و هذا ما يعني ضرورة قيام البنوك المحلية بأقصى الجهود لتحسين منتجاتها ووضعها في المصنف العالمي في الوقت التي ظهرت في اروبا و من بعدها في العديد من دول العالم خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي ، إذ بدأت البنوك في تلك الدول في الابتعاد عن التخصص المصرفي و كذا تقليل التركيز على الأشكال التقليدية للإقراض و الاستثمار ، و بذلك أصبحت تلك البنوك تقوم بتقديم تشكيلة شاملة من الخدمات المصرفية من اجل مقابلة الاحتياجات المتنوعة للعملاء

و كذلك من اجل مواجهة ضغوط بنوك الدول الأجنبية التي كانت تقدم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية في كافة أنحاء أوربا أصبحت البنوك تتحرك باتجاه النظم المصرفية الشاملة و التي تمكنها من ممارسة نشاطها في أسواق كانت من قبل محظورة عليها ، كما أن الأخذ بمبدأ التخصص في فلسفة العمل المصرفي أدى إلى محدودية أنشطة البنوك و بالتالي التأثير على مبيعاتها و من ثم على نتائجها و قدراتها التنافسية¹

د - التوريق او التسنيد : إن عملية التوريق تعتبر من المبتكرات المالية التي ظهرت في العقدين الأخيرين من القرن الماضي و صار ظاهرة جديدة استخدمت في الثمانينات من القرن الماضي ، و صارت تشكل حاليا واحد من أهم ملامح أسواق المال الدولية ، ويشير مصطلح التوريق الى عملية تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية تطرح

¹ طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص 396

للتداول ، ويعني ذلك الى مقترضين آخرين - وهم مشترو الأوراق المالية - و هو ما يطلق عليه بعملية التكرير المالي¹ .

و هذا و قد نشأت ظاهرة التسييد في البنوك التي فقدت ميزتها النسبية بالقياس الى اسواق الأوراق المالية في مجال الوساطة المالية في عمليات الائتمان الدولية ، كما حمل اسلوب التسييد تغييرا في الدور الذي يقوم به المصرفيون حيث ان الربحية الان تحولت من كونها تعتمد على إجراء الدراسات و الابحاث فيما يتعلق بما مش اسعار الفائدة الى التركيز باتجاه تحقيق الإيرادات من العمولات عن الأنشطة الخاصة بتقديم أدوات الدين

هـ - التجمع و الاندماجية : يعد الاتجاه نحو ظاهرة التجمع و الاندماجية الاكثر اهمية من بين الاتجاهات التي تلائم العمل المصرفي في غالبية دول العالم و من بينها البنوك الجزائرية ، و لعل حركة التجمع و الاندماجية تحددت ملامحها و اكتسبت خصائصها و صفاتها المميزة من خلال رغبة البنوك على ات تعمل على نطاق واسع في الحفظ على تواجدها عالميا ، بالاضافة الى قدرتها على تقديم تشكيلة شاملة من الخدمات المصرفية ، هذا و يمكن القول ان من اهم الاسباب الرئيسية التي تفسر حدوث عمليات التجمع و الاندماجية ترجع الى دوافع استراتيجية مرتبطة بالتنوع و كذا الدوافع الاقتصادية المرتبطة بعلاقة العمل و التعاون .

المبحث السادس : مقررات لجنة بازل

في ظل تأثير الجهاز البنكي بالعولمة وتزايد المنافسة العالمية و المحلية اصبح اي من البنوك عرضة للعديد من المخاطر ، لذا يجب التفكير و البحث عن اليات لمواجهة تلك المخاطر ، ويجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم ، يقوكم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك

المطلب الأول : تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفي

يكمن القول أن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست و تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة و ذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ، و قد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية و تزايد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية و تعثر بعض هذه البنوك ، و يضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية

¹ فائزة لعرفان، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2013، ص 31

للبنوك الأمريكية و الأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، مع الأخذ بعين الاعتبار انه في ظل العولمة فان تلك البنوك الأمريكية و الأوروبية يزداد انتشار فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم . و قد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى " لجنة التنظيمات و الإشراف و الرقابة المصرفية " و قد تكونت من مجموعة العشرة وهي :

بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، سويسرا و لوكسمبورج¹

و تجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية و إنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية و تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا و يساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك ،و لذلك فان قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة " فعلية " كبيرة و تتضمن قرارات و توصيات اللجنة وضع المبادئ و المعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على اتباع تلك المبادئ و المعايير و الاستفادة من هذه الممارسات .

كذلك تلجا بعض المنظمات الدولية ، فضلا عن بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد و المعايير الدولية و تتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق و البنك الدوليين في كثير من الأحوال شروط بإلزام الدول باتباع القواعد و المعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك و غيرها من قواعد و معايير الإدارة السليمة ،فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الإلزام الأدبي و الذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها²

¹ عبد المطلب عبد الحميد، " لعولمة و اقتصاديات البنوك"، الدار الجامعة، الاسكندرية /مصر. 2001 ، ص 80 و ما بعدها

² عبد المطلب عبد الحميد، " لعولمة و اقتصاديات البنوك"، الدار الجامعة، الاسكندرية /مصر. 2001 ، ص 90 و ما بعدها

2 - المطلب الثاني : السمات الرئيسية لتقرير لجنة بازل :

- أ- الأهداف الرئيسية لعمل اللجنة وتقريرها : يمكن القول ان اتفاقية بازل تهدف فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق المصرفي العالمي في ظل العولمة الى ما يلي :
- المساهمة في تقوية وتعميق و الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي و تحديد بعد تفاقم أزمة الديون في الدول النامية مما اضطر باللجنة اتخاذ اجراءات عديدة مثل اسقاط الديون و تسديدها بخصومات عالية¹
 - وضع البنوك الدولية في اوضاع تنافسية متكافئة ، وبالتالي ازالة الفروق في المتطلبات الوطنية بشأن راس المال المصرفي .
 - العمل على ايجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية في مقدمتها العولمة المالية و التي تذيب من التحرير المالي و تحرير الاسواق النقدية من البنوك بما في ذلك التشريعات و اللوائح و المعوقات التي تحد من اتساع و تعميق النشاط المصرفي عبر انحاء العالم .
 - تحسين الأساليب الفنية للرقابة على اعمال البنوك و تسهيل عمليات التداول للمعلومات حول تلك الاساليب بين السلطات النقدية المختلفة .
- ب- تصنيف دول العالم : تصنف الاتفاقية دول العالم الى مجموعتين :
- المجموعة الأولى : وهي الدول الكاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و كذلك الدول التي تقوم بعقد ترتيب افتراضية خاصة مع fmi و قد تم تعديل هذا المفهوم خلال جويلية 1994 و ذلك باستبعاد أي الدول من هذه المجموعة لمدة 05 سنوات اذا قامت بإعادة جدولة ديونها الخارجية .
 - المجموعة الثانية : تشمل باقي دول العالم وقد اعتبرت ذات مخاطر على من دول المجموعة الاولى²

¹ د. طارق عبد العال حماد : مرجع سبق ذكره ص 127 -

² طارق عبد العال حماد : مرجع سبق ذكره ص 127 -130

ج - الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل

انطوت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب أهمها¹ :

1- التركيز على المخاطر الائتمانية :

حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذاً في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما و لم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة و مخاطر سعر الصرف و مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية .

2- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول و كفاية المخصصات الواجب تكوينها :

حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول و مستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها و غيرها من المخصصات ، و ذلك لأنه لا يكمن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولاً ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية رأس المال .

3- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية :

قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين ، الأولى متدنية المخاطر ، و تضم مجموعتين فرعيتين :

المجموعة الأولى و تضم :

أ- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD يضاف إلى ذلك دولتان هما : سويسرا و المملكة العربية السعودية .

ب - الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الإقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي و هي : استراليا ، النرويج ، النمسا ، البرتغال ، نيوزلندا ، فنلندا ، ايسلندا ، الدانمارك ، اليونان و تركيا.²

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 83

² د/ جميل سالم الزيدانين ، أساسيات في الجهاز المالي ، دار وائل للنشر ، 1999 ، ص 147

و قد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال جويلية 1994 و ذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي .

أما المجموعة الثانية : فهي الدول ذات المخاطر المرتفعة و تشمل كل دول العالم عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى¹ .

4- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول :

إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة و كذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تدرج عند حساب معيار كفاية راس المال من خلال خمسة أوزان هي : صفر، 10%، 50%، 100% ، و لإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة ، فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية لان تختار تحديد بعض أوزان المخاطر و الأهم أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه اصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة ، و إنما هو أسلوب ترجيحي للترقية بين اصل و آخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة² .

¹ طارق عبد العال حماد مرجع سابق ، ص 129

² عيد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر العربية 2001 ، ص ، 85

خلاصة الفصل

يمكن أن نستخلص انه بالرغم من محاولة الاصطلاح في المنظومة المصرفية الجزائرية ، إلا أنها لم تتمكن لحد الآن من إتباع استراتيجيات واضحة لمواجهة المخاطر الناجمة عن ظاهرة العولمة .

بحيث أن القطاع المالي و المصرفي الجزائري لم يستوعب بعد برامج الإصلاح الاقتصادي و التحول لآليات السوق لأنه ما زال يعاني من خلل كبير في أنظمة التسيير و تخلف أكبر في عقول الفاعلين و القائمين هذه المنظومات المصرفية مما يتسبب في تعطيل و تيرة النمو الاقتصادي وانتقال هذا الأخير من تدهور لأخر .

تمهيد:

تعد فعالية القطاع المصرفي و سلامته اداة لحماية السيادة الوطنية و تعزيزا للنمو الإقتصادي فهو عبارة عن جهاز تنظيمي تقع عليه أعباء تمويل العمليات الإنتاجية في المجتمع ، فالحاجات المتزايدة للوسائل التمويلية و الموارد المالية الضرورية لتحقيق الاستثمارات و التنمية الاقتصادية بصفة عامة تقتضي توفر مجموعة من المؤسسات التي تتكفل و حشد موارد المجتمع من الأموال و سد حاجيات البلاد لمختلف أشكال الائتمان المتفاوتة الآجال و كذا إنشاء وسائل الدفع المتداولة بين الأفراد و ذلك وفقا لأهداف مسطرة و التي تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة اختلاف قدرتها الاقتصادية و توجهاتها السياسية .

من الملاحظ في الدول النامية أن أجهزتها المصرفية و أسواقها المالية و النقدية على سواء هي حديثة النشأة نسبيا و منه لا تزال غير كاملة ، ويعود كل هذا نتيجة لخضوع هذه البلدان للسيطرة لفترات طويلة و الجهاز المصرفي لا يعدو أن يكون نموذجا لهذه البلدان حيث في الجزائر شهد هذا الأخير بعد الاستقلال عدة تغيرات بسبب هجرة الإطارات الفرنسية المؤهلة في الميدان المصرفي، ما نتج عنه توقف بعض المصارف عن ممارسة نشاطها و تقلص شبكة فروعها، يبدو أن سعي الجزائر لدخول اقتصاد السوق و الذي يعتمد على قوى العرض و الطلب في السوق أدى إلى إيجاد قوانين و آليات تجعل هذا الجهاز يتماشى مع متطلبات الوقت الراهن و هذا من خلال أحداث عدة تغيرات و تطورات على مستوى هذا الجهاز

لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى النظام المصرفي الجزائري و كيفية تطويره قبل إستقلال الجزائر و بعد و في مرحلة الإصلاحات بادئين بالتكلم عن القطاع المصرفي بشكل عام ثم الغوص في صلب الموضوع.

المبحث الأول : تطور الجهاز المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: قانون النقد و القرض و دوره في تفعيل الهيئات المالية و المصرفية

المبحث الثالث: التغيرات التي طرأت في البنوك التجارية خلال العولمة المالية

الفصل الثالث : الجهاز المصرفي الجزائري و تحديات العولمة المالية

سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة التغيرات التي حصلت في البنوك التجارية وكل ما جاءت به العولمة من تغيرات ف الجهاز المصرفي الجزائري

المبحث الأول : تطور الجهاز المصرفي الجزائري

يعد الجهاز المصرفي الممول الرئيس في اقتصاديات المديونية أين تكون الاحتياجات المالية الكبيرة جدا بالنظر إلى الأموال المتاحة، و هذا نظرا لعدم كفاءة الأسواق المالية أو غيابها تماما ، و هو ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل الحركة التنموية بالجزائر ، وقد عرف هذا القطاع تطورات و تغيرات منذ الاستقلال ، لكن التزامه بتمويل القطاع ، و شكل عبئا ثقيلا على وضعيته المالية مما حال دون تحقيق الأهداف المرجوة .

و بالنظر إلى ما تملي المعطيات الاقتصادية و المالية الجديدة على المستويين الوطني و الدولي ، فإن هذا القطاع لا يزال يواجه تحديات كبيرة و على جميع المستويات لذلك سنحاول من خلا هذا المبحث التعرف على مفهوم الجهاز المصرفي و مختلف التغيرات و التطورات التي طرأت عيه و ذلك من خلال هذه المطالب :

1 - المطلب الأول : لمحة تاريخية عن الجهاز المصرفي الجزائري

الجهاز المصرفي هو البوابة الرئيسية التي تبين لنا مدى تطور اقتصاد بلد ما، فكلما كان هذا الأخير متطورا كان الاقتصاد أكثر تطورا، و كلما إزدهرت المجتمعات زاد اعتمادها على البنوك سواء كانت من أجل الإستثمار أو الإيداع،... إلخ¹

تميز النظام المصرفي قبل استقلال الجزائر بوجود أكثر من 24 بنكا أجنبيا خاصا أغلبها من جنسية فرنسية ، و بالإضافة لذلك كانت هناك سوق رأسمالية صغيرة و شركات للتأمين و صناديق البريد للودائع و الادخار ، كما انه بعد احتلال فرنسا الجزائر تم تنظيم الجهاز المصرفي ليلي حاجيات المستعمرين و تخدم التجارة الخارجية ما بين

مليكة زغيب، النظام البنكي الجزائري، تشخيص الواقع و تحديات المستقبل، ملتقى المنظومة الجزائرية واقع التحديات،
1 جامعة الشلف، 2010، ص 397

الجزائر وفرنسا ، أي أن هذا التنظيم لم يأخذ في الاعتبار مصالح الاقتصاد الوطني ، و مصالح الشعب الجزائري ، لهذا كانت اغلب البنوك المتواجدة و المكونة للجهاز المصرفي الجزائري عبارة عن فرع للبنوك الجزائرية¹ إلا انه و بعد الاستقلال الجزائر و نظرا لأهمية القطاع المصرفي فإنه أصبح تحت مراقبة و سيطرة الدولة الجزائرية ، و بتكون النظام المصرفي الجزائري من البنك المركزي الذي انشأ عام 1963.

ليقوم بإصدار النقود و إدارة احتياط القطاع الأجنبي(العملات الأجنبية) و مراقبة عرض النقود و العقود الدولية المبرجة بين الجزائر و العالم الخارجي و أخيرا مراقبة البنوك التجارية أما البنوك التجارية التي باشرت أداء أعمالها في عقد 60 من القرن 20 ، فهي البنك الوطني الجزائري، و البنك الخارجي الجزائري ، و القرض الشعبي الجزائري و الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط و البنك الجزائري للتنمية

المطلب الثاني: ماهية الجهاز المصرفي و أهميته

يعتبر الجهاز المصرفي المن النشاطات الأكثر تأثرا بالتطورات العالمية حيث يعمل دوما على تحقيق التنمية الإقتصادية، و يمكن إعتبار هذا التحقيق سببا في إمتداد أعمال المؤسسات في ظل التطورات الحالية خاصة في ظل التطورات الحالية خاصة في ظل العولمة و من هذا المنطلق هذا المطلب إلى جزأين :

أولا: تعريف الجهاز المصرفي:

للنظام المصرفي عدة تعاريف منها:

حسب القانون 06.88 ل 12 جانفي 1988 بأنه مؤسسة إقتصادية تملك الشخصية المعنوية التجارية تتعامل مع الآخرين على أسس قواعد تجارية، تخضع لمبدأ التنظيم و الإنسجام في معاملتها مع المحيط الخارجي و تكون محررة من كل القيود و لها الحرية في تمويل المشاريع.²

النظام المصرفي هو مجموعة البنوك العاملة في بلد ما على إختلاف أنواعها و تعدد أنشطتها سواء كانت بنوك تجارية أو صناعية أو غيرها و البنك الذي يشرف على النظام المصرفي و يراقب و يوجه نشاطه يسمى البنك المركزي أو بنك البنوك.

¹ مليكة زغيب، النظام البنكي الجزائري، تشخيص الواقع و تحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، واقع تحديات، جامعة الشلف – 2010-2011 ص 398
2. الطيب ياسين، جامعة الجزائر، مجلة الباحث العدد الثالث، 2005، ص 49

- النظام المصرفي هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور و المؤسسات بغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو إستثمارها في أوراق مالية محددة.¹

ثانيا: أهمية النظام المصرفي:

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في خدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته الإنتاجية منها و المالية، فهو بما يملكه من وسائل و إمكانيات تتيح له تجميع الأموال و الأصول النقدية من مصادرها المختلفة ليعيد إستخدامها و إستثمارها في شتى مجالات الإقتصاد الوطني، لتحقيق أهداف عديدة أهمها:²

زيادة النمو الإقتصادي و تشجيع عملية الادخار و الاستثمار لدى الموظفين، و قد عبر العديد من الكتاب هذه الحقيقة بقولهم: أن البنوك هي الوسيط بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات أو فرص الاستثمار، و بين مجالات الاستثمار الحصول على الأموال.

- المطلب الثالث : الجهاز المصرفي الجزائري و الإصلاحات

عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة تغيرات شملت عدة مراحل، سنذكرها من خلال هذا المطلب

الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري قبل 1990

لقد شهدت الفترة الممتدة من 1986-1988 محاولة إصلاح المنظومة المصرفية و المالية لتحضيرها للتوجه نحو إقتصاد السوق، و قد تجسد ذلك في القيام بتعديل النصوص التشريعية و التنظيمية، حيث تم إصدار القانون 86-12 المؤرخ في 14/07/1986، و هو قانون خاص بنظام البنوك و شروط الإقراض، بالإضافة إلى إصدار قانون إستقلالية المؤسسة العمومية الإقتصادية في 1988، الذي تحصلت البنوك بموجبه على إستقلاليتها، حيث إعتبرها القانون مؤسسات عمومية إقتصادية، و أكد على طابعها التجاري و على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري، و بالتالي وضع نشاطها في دائرة المتاجرة. كما تم السماح لمؤسسات الإقراض و الهيئات المالية باللجوء إلى القروض المتوسطة الأجل في السوق الداخلية و الخارجية. و فيما يلي سوف نتطرق إلى مضمون هذه القوانين

¹ شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م، ص 20

² شاكر القرويني، مرجع سبق ذكره، ص 24

أولاً: مضمون القانون 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بالقروض و البنوك¹

صدر القانون البنكي لسنة 1986 في إطار الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر آنذاك و تماشياً مع التحولات الاقتصادية العالمية و التوجه نحو إقتصاد السوق، و منح هذا القانون للبنوك نمطا في إدارة و تقديم القروض، فإستعادت بموجبه البنوك مسؤوليتها عن متابعة إستخدام القروض الممنوحة إلى جانب دراسة الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية التي تحصل على القروض و إتخاذ كل الإجراءات الضرورية للتقليل من مخاطر عدم السداد، كما إستعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية حيث كلف بإعداد و تسيير أدواتها بما في ذلك تحديد سقف عمليات إعادة الخصم لتوجيه السياسة الإقتراضية المتبعة من طرف البنوك، بالإضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء مجلس القروض و الخطة الوطنية للقروض. و قد جاء هذا القانون البنكي بعد تغييرات على مستوى هيكل النظام المصرفي الجزائري تبعا للتوجه نحو إقتصاد السوق، إذ فرق بين بنك الجزائر و بين مؤسسات الإقراض ذات الطابع العام منها (بنوك)، و مؤسسات الإقراض المتخصصة (البنوك المتخصصة)، كما يلي:

1) البنك المركزي:

يمكن تلخيص مهام البنك المركزي التي جاء بها هذا القانون في هذه المهمات

- حصول البنك المركزي على إمتياز إصدار النقود بأمر من الدولة
- تنظيم و مراقبة عملية الإقراض في إطار الخطة الوطنية للإئتمان.
- تكليف البنك المركزي - كبنك الدولة - بضمان تقديم اللازم للخرينة بشرط إحترام الخطة الوطنية للإئتمان.
- القيام بدور مراقب للصرف و للعلاقات الخارجية.

2) هيئات الإقراض:

و تتمثل في:

- 1 - مؤسسات الإقراض ذات الطابع العام "البنوك"²
- 2- مؤسسات القرض المتخصصة، البنوك المتخصصة"
- 3- هيئات الرقابة

¹فايزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم إنعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2013، ص149

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، دنوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 138

● المبحث الثاني: قانون النقد و القرض و دوره في تفعيل الهيئات المالية و المصرفية

شهدت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، بُغية الانتقال إلى اقتصاد السوق، تحولات عديدة سواء في النصوص التشريعية أو التنفيذ الفعلي لها. غير أن الإصلاحات دامت حوالي خمسة عشرة سنة (منذ 1988) و هي تعتبر فترة طويلة جدا مقارنة بالإنجاز الحقيقي للإصلاح، فإذا تم السير على هذا المنوال فإن الفترة الانتقالية ستدوم حتما مدة أطول. و الجدير بالذكر، هو أن هذه المرحلة تتحمل تكاليف و أعباء اقتصادية و اجتماعية معتبرة تقع على كاهل الاقتصاد الجزائري. وعليه ، فما الفائدة من الإصلاح الذي يُحقق خطوة الأمام و خطوتين للوراء.

1- المطلب الأول: مضمون قانون النقد و القرض

رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية أواخر عقد الثمانينات، إلا انه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 14/04/1990 تاريخ صدور قانون النقد و القرض (90-10)، الذي جاء إستكمالا للإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي، و حدد هذا القانون مجموعة من المبادئ على قدر كبير من الأهمية كان الغرض منها تنشيط وظيفة الوساطة المالية و تفعيل دور السياسة النقدية و الإسهام في دعم الإقتصاد الوطني الذي يقوم على قواعد السوق و حرية المنافسة. و عبر قانون النقد و القرض عن إرادة واضحة في تغيير النمط التيسيري الذي إتبعته المصارف خلال عقد الثمانينات، و أراد بعث الدور المنوط بها و تنظيم نشاطاتها وفق أسس الربحية و مبادئ إقتصاد السوق، حيث نص صراحة على تدابير جوهرية مؤسسة من مبادئ واضحة المعالم، حيث نص صراحة على تدابير جوهرية من الإصلاح، و يهدف هذا القانون إلى مايلي:¹

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي، و العمل على القضاء على الانحرافات الغير مراقبة، في إدارة و تسيير البنوك، و إعادة الإعتبار، لدور البنك المركزي في إدارة النقد و الإئتمان بشكل يحميه من التعرض لضغوط سياسية قد تؤدي في النهاية إلى آثار اقتصادية غير مرغوبة.
- إنشاء مجلس النقد و القرض، الذي يعد بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسة الائتمان، النقد الأجنبي الدين الخارجي و السياسات النقدية.
- تحريك السوق النقدية و تنشيطها، و تشجيع الإستثمارات الخارجية المفيدة و إصلاح الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام، و إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة و العامة، بالنسبة لإمكانية الحصول على الإئتمان.

¹ محفوظ لعشيب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 44

- إقامة نظام مصرفي ذو مستويين (البنك المركزي كمصدر للنقود و البنوك الأخرى كمؤسسات مانحة للقروض، و إلغاء مبدأ التخصص¹.

المطلب الثاني: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري

لقد كان لصدور قانون النقد و القرض دورا بارزا في إعادة تشكيل و هيكله الجهاز المصرفي الجزائري في شكله الحالي، فقد أتاح إمكانية إنشاء بنوك و مؤسسات مالية خاصة و أجنبية، و مزاوله أنشطتها المصرفية في الجزائر بشرط الإلتزام بقوانينه و ضوابطه، مما سمح بتوفير جو من المنافسة الحرة و تحسين أداء البنوك فيا يخص تعبئة الموارد المالية و تمويل الاستثمارات و المشاريع التنموية، و زيادة كفاءتها و فعاليتها. و يتكون الجهاز المصرفي حاليا من:

أولاً: بنك الجزائر

يعتبر بنك الجزائر من الناحية القانونية مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية و تتمتع بالإستقلال المالي، فهو بنك البنوك، و بنك الدولة، و المقرض الأخير للبنوك. و يعد بنك الجزائر تاجرا في معاملاته مع الغير و بالتالي يخضع لأحكام القانون التجاري و تطبق عليه قواعد المحاسبة التجارية. و تتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للإقتصاد الوطني و الحفاظ عليها بإتناء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الإستقرار الداخلي و الخارجي للنقد، و لهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية و يوجه و يراقب، توزيع القروض بجميع الوسائل الملائمة، و يسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج و إستقرار سوق الصرف².

ثانياً: البنوك التجارية

1- البنوك التجارية العامة:

و هي البنوك المملوكة بالكامل للدولة المستحودة و تستحوذ على أكبر حصة من السوق المصرفي حوالي 90% من إجمالي الأصول البنكية في السوق المصرفي الجزائري، و تمارس هذه البنوك عملها في هيئة بنوك و دائع بعد أن كانت عبارة عن بنوك متخصصة وقت إنشائها، و فيما يلي سوف نعرض نبذة عن كل بنك من هذه البنوك العامة.³

¹ فائزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2013،

ص 159

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص 201.

³ فائزة لعراف، مرجع سبق ذكره 163-164

➤ البنك الوطني الجزائري BNA:

يعتبر البنك الوطني الجزائري بنك ودائع و إستثمارات و بنك المؤسسات الوطنية، و يقوم بالعديد من الوظائف أهمها تنفيذ خطة الدولة فيما يخص الإئتمان قصير و متوسط الأجل، وفقا للأسس المصرفية التقليدية و القيام بعمليات و الخصم و الإعتمادات المسندية، و منح الإئتمان للقطاع الزراعي. كما يقوم بخصم الأوراق التجارية في مجال الإسكان و البناء، و منح القروض و المؤسسات العامة و الخاصة في الميدان الصناعي.

➤ القرض الشعبي الجزائري CPA:

يقوم هذا البنك بممارسة جميع العمليات المصرفية بالإضافة إلى الوظائف الأساسية التالية:

- دور الوسيط في العمليات المالية للإيرادات الحكومية من حيث الإصدار و الفوائد و تقديم القروض و السلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارة المحلية.
- تقديم القروض للحرفيين و الفنادق و قطاع السياحة و الزراعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و إقتراض أصحاب المهن الحرة و قطاع الري و المياه.

➤ بنك الجزائر الخارجي BEA:

يتولى البنك الجزائر الخارجي مهمة تسهيل العلاقات التجارية و المالية من الخارج، و من خلال تأديته للوظائف التالية لتسهيل تنمية العلاقات الإقتصادية بين الجزائر و الدول الأخرى.

- منح إعتماد للإسترداد و ضمان المصدرين الجزائريين، لتسهيل مهمتهم في التصدير (الإعتماد و التأمين).
- يقدم معلومات تجارية صحيحة و ضرورة المصدرين و المستوردين الجزائريين حول عمليات التحويل، الشراء، البيع و الإستغلال المحلات العامة.¹

➤ بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك تجاري، يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، و يمثل أيضا بنكا للتنمية بإعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة و طويلة الأجل هدفها تكوين رأس مال الثابت و تمويل الأنشطة الخاصة و العمومية للقطاع الزراعي و القطاع الصناعي الزراعي، الري، و الصيد البحري، كتغطية مختلف

¹ فائزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2013، ص 164-165

العمليات المالية لجميع الوكالات الزراعية، و تلبية إحتياجات النشاطات الفلاحية و قطاع الغابات، و المؤسسات الفلاحية، و جميع النشاطات التي تساهم في تطوير القطاع الزراعي (أطباء، صيدليين، حرفيين..). و جميع الهياكل و النشاطات المرتبطة بتطوير القطاع الريفي ككل.¹

➤ بنك التنمية المحلية BDL:

بنك التنمية المحلية هو بنك تملكه الدولة، يخضع للقانون التجاري و يتولى كل عمليات البنوك المألوفة (الحسابات الجارية، التوفير، الإقتراض، ضمانات، خدمات متنوعة)، لكنه يخدم بالدرجة الأولى و الهيئات العامة المحلية في منحها قروض قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل لتمويل عمليات الإسترداد و التصدير، إضافة إلى ذلك الخدمات الموجهة للقطاع الخاص في شكل قروض قصيرة و متوسطة الأجل فقط.

➤ البنك الوطني للتوفير و الإحتياط CNEP:

يعتبر مؤسسة عامة إيداعية، فهو يتحصل على الموارد من مختلف القطاعات الخاصة و العامة. و يقوم بالمهام التالية:

- حث و تنشيط الإيداع، التوفير، و جمع المدخرات العائلية و توزيع قروض البناء.
- جمع مدخرات الجماعات المحلية و تمويل بعض الإستثمارات ذات الطابع الإجتماعي.
- المساهمة في شراء الأراضي و البناءات للشركات العقارية، و تمويل مشاريع السكن بمنح قروض إما لبناء أو شراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية.

البنوك التجارية الخاصة:

فتح قانون النقد و القرض المجال للعديد من البنوك الخاصة للعمل في الجزائر تكريسا لمرحلة إقتصادية الحرة و العمل وفق آليات إقتصاد السوق، حيث تم منح الإعتماد للعديد من البنوك الخاصة من طرف مجلس النقد و القرض، و الجدول رقم (01) يبين البنوك التجارية الخاصة العاملة في الجزائر

¹ قطوش حميد، تكييف البنوك التجارية مع إقتصاد السوق، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 103

جدول رقم (02) البنوك التجارية الخاصة

البنوك التجارية الخاصة
البركة بنك
سي تي بنك
بنك العرب للتعاون ABC
الوكالة الجزائرية للبنك CAB
نتيكسيس بنك
الشركة العامة Société générale
البنك العام المتوسطي GBC
الريان بنك
بنك العرب الجزائر
البنك الوطني الشعبي الباريسي BNP Paribas
ترست بنك
أركو بنك
بنك خليج الجزائر
بنك هاوسنك للتجارة و المالية

المصدر: طارق خاطر، قوة التغيير الإستراتيجية في المجال المصرفي و أثارها على أعمال البنوك، مذكرة الماجستير، قسم الإقتصاد، جامعة الجزائر، 2006، ص 128

ثانيا: المؤسسات المالية

شهدت الساحة المصرفية الجزائرية إنشاء العديد من المؤسسات المالية بداية من سنة 1990، و هذا في إطار تفعيل القطاع من خلال التنوع في المؤسسات المالية، و ضمان ممارسة ميع المعاملات البنكية الحديثة منها و التقليدية بأقصى قدر ممكن، و الجدول رقم (03) يبين مجموعة من المؤسسات المالية و المعتمدة في الجزائر حتى الثلث الأول من سنة 2003¹

¹ فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديد، الجزائر، 2013 ص 167-

جدول رقم (02) الهيئات المالية

الهيئات المالية
يونيون بنك
السلام
فينلاب
منى بنك
شهادة إعادة التمويل الرهني
بنك الجزائر الدولي
القرض الإيجاري العربي للتعاون

المصدر: طارق خاطر، قوة التغيير الإستراتيجية في المجال المصرفي و أثارها على أعمال البنوك، مذكرة الماجيستير،

قسم الإقتصاد، جامعة الجزائر، 2006، ص 129

• و تهدف هذه الهيئات المالية إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما:

- تقديم تمويل خاص أو المشاركة في حصص مشاريع أو مؤسسات.
- توزيع المخاطر بالحصول على الضمانات اللازمة من أجل السماح للبنوك في تمويل الاقتصاد و المؤسسات.¹

¹ فائزة لعرفان، مرجع سبق ذكره، ص 169

2 – المطلب الثالث : توجهات الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاصلاحات الاقتصادية في مواجهة**العولمة :**

ليس من السهل تقييم مدى اتجاه الجهاز المصرفي الجزائري نحو الاقتصاد العالمي و الى

العولمة الاقتصادية على الأقل العمل بالمعايير الدولية

فان واقع الجهاز المصرفي الجزائري يشير إلى السيطرة شبه التامة للقطاع العام أما بنوك القطاع الخاص فلا زالت بنوك فتيحة ، أما البنوك الأجنبية فبالرغم من فتح المجال أمامها منذ سنة 1994 فلم تستقر لحد الآن للعمل في المجال المصرفي .

أولا : على مستوى المؤشرات الاقتصادية :

أدى تطبيق البرنامج إلى استعادة بعض المؤشرات لاقتصادية الى المستوى المتعارف عليه اقتصاديا ، و هذه المؤشرات تجعل الجهاز المصرفي الجزائري يتجه نحو العولمة الاقتصادية أو على الأقل الدخول في مجال المنافسة و هي:

انتقال معدل النمو بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي إلى معدل موجب في حدود 5%¹ دالا على أن الاقتصاد الوطني بدأ يأخذ وضعه الطبيعي ، و بما ان معدل النمو أدى إلى ارتفاع مستوى لاقتصاد الوطني في كل المجالات و خاصة الجهاز المصرفي الذي يعتبر جهاز حساس هنا يعني ان معدل النمو في الجهاز المصرفي كمبدأ يقترب من المعدل الدولي .

و كذلك الخطوة الايجابية التي يمكن ان تضيفي صفة التحول للعمل بالمعايير الدولية هي الهبوط و التضخم الى مستوى اقل من 1% حسب تصريح وزير اعادة الهيكلة و الإصلاحات يوم 17 مارس 2007 و تحول معدل الفائدة إلى معدل ايجابي إضافة إلى الاستقرار النسبي لسعر صرف الدنيا بالنسبة للعملة الرئيسية ، غير أن قابلية الدينار للتحويل ليكون عملة دولية بعيد المنال .

¹ محمد راتول: العولمة الاقتصادية و تحولات الاقتصاد الجزائري: بحث مقدم للملتقى الدولي حول العولمة و اقتصاديات الدول النامية –جامعة سكيكدة –الجزائر -2008 ص 20

ثانيا : على مستوى المحيط الاقتصادي

بالرغم من اعتبار سياسات التصحيح الهيكلي هي من إحدى مظاهر العولمة الاقتصادية و العمل بأساليب اقتصاد السوق ، إلا أن الوصول إلى إيجابيات العولمة لازالت بعيدة و لازال العمل بالمقاييس العالمية على مستوى المحيط الاقتصادي بعيد المنال¹.

من أهم المبادئ التي تركز عليها العولمة و هي تحرك رؤوس الأموال ، السلع و الخدمات بدون قيود ، فان التأخر في إحداث إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي يعتبر من الأسباب الرئيسية لتعطل هذا المبدأ

فالجهاز المصرفي لا زال يتمتع ببيروقراطية عميقة بالإضافة الى التأخر الواضح في الاستخدام التقنيات الحديثة في المعاملات البنكية إذ أن الكثير من البنوك لا تتوفر على شبكة معلوماتية فان المبدأ الثاني للعولمة يركز على تدفق المعلومات يبقى غير قائم في الكثير من الجوانب فتأخر شبكة الاتصالات في الجزائر واضح و قد انعكس ذلك على شبكة الانترنت التي لم يبلغ مستوى الانتشار فيها الحد المقبول ، و هذا في الوقت الذي أصبح فيه الاتصال و سرعته عاملا أساسيا في ربط المودع مع البنك ، بحيث لا زال المودع يحتاج لوقت طويل لاستخراج مبلغه من وحدة لأخرى تتبع نفس البنك الذي أودع فيه أمواله و الارم يكون أكثر تعقيدا اذا كانت المبالغ كبيرة أو إذا تعلق الأمر بمبالغ بالعملة الصعبة².

وهذا في الوقت الذي يتم فيه سحب الأموال عن طريق بطاقات الفيزا و في الوقت الذي باتت فيه التجارة تتم عن طريق شبكة الانترنت عند بعض الدول الجوار المباشر ، وهذا رغم الإجراءات الكثيرة المتخذة لصالح النظام المصرفي من خلال برنامج التعديل الهيكلي و بناء على هذا نتوقع اثارا سلبية على منظومتنا المالية و المصرفية و التي تتمثل في :

- التخوف من المنافسة غير متكافئة مع البنوك الاجنبية
- البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لانخفاض رؤوس أموالها و محدودية أحجامها و تواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الأجنبية المنافسة .

¹ محمد راتول :العولمة الاقتصادية و تحولات الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره ص 24

² محمد راتول ، مرجع سبق ذكره ص 20

- يمكن لتحرير تجارة الخدمات المصرفية تخفيض دعم البنوك لبعض المؤسسات و الصناعات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية
- يتطلب تحرير الخدمات المصرفية توفر إطارات مصرفية ماهرة و مؤهلة و قادرة على التكيف مع متطلبات المرحلة الراهنة و المستقبلية .

و تعتبر الكثير من التغيرات التي حملتها ظاهرة العولمة أن لها تأثيرات واسعة و عامة على الجهاز المصرفي في اي دولة من دول العالم ، هذه التأثيرات قد تكون ايجابية أو سلبية حيث تصبح مهمة القائمين على هذا الجهاز الحساس هي الاستفادة من الايجابيات و التقليل من السلبيات ، و تتمثل الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي في عدة نقاط منها:

إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية :

حيث حدث تغيير كبير في اعمال البنوك و أصبحت تتجه الى أداء خدمات مصرفية و مالية ، لم تعتاد على القيام بها من قبل ، حيث أحدثت هذه الخدمات تغيرات هيكلية واضحة تنوعت من خلال مصادر اموال البنوك عن طريق :¹

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في السوق و الأوراق المالية مثل الأسهم و الأوراق الاستثمارية
- المعاملات الخاصة بالاستثمار التجاري و المالي و الضمانات و الكفالات و التسهيلات المالية الممنوحة
- المعاملات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر

و من الملفت للنظر أن اثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية قد امتد بشكل غير مباشر إلى المؤسسات شبه مصرفية مثل شركات التأمين و صناديق التوفير و الاحتياط و صناديق المعاشات كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال تقديم الخدمات التمويلية و خصوصا في مجال الوساطة المالية

التحول الى البنوك الشاملة :

في ظل العولمة واعادة هيكلة صناعة اخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك و خاصة البنوك التجارية الى ما يسمى بالبنوك الشاملة¹ التي تسعى دائما الى تنويع مصادر التمويل و التوظيف و تعبأة اكبر قدر ممكن من المدخرات

¹ د. عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2001 ص 36-37

من كافة القطاعات بحيث نجد هذه البنوك تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و الاعمال² (2) ، اي انها تقوم باعمال كل البنوك و يلاحظ ان استراتيجية هذه البنوك تقوم على تبني استراتيجية التنوع بهدف استقرار حركة الودائع و انخفاض مخاطر الاستثمار و الموازنة بين السيولة و الربحية و درجة المخاطر المصرفية .

● تنوع النشاط المصرفي :

● يشمل مصادر التنوع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل اصدار شهادات ايداع قابلة للتداول و الاتجاه الى الاقتراض طويل الاجل من خارج الجهاز المصرفي و على مستوى الاستخدامات و التوظيفات ثم تنوع القروض الممنوحة و انشاء الشركات القابضة المصرفية.

و من ناحية اخرى وصل اتجاه تنوع النشاط المصرفي في ظل العولمة عندا اضافة البنوك الى انشطتها المشتقات المالية حيث اخذت تتعامل مع العقود الاجلة و هي العقود التي تلزم صاحبها بشراء اصل من البائع بسعر متفق عليه في تاريخ لاحق محدد في المستقبل و كذلك التعامل في حقوق الشراء الاختيارية و تحقق المشتقات المالية عدة مزايا اهمها :

- التحكم و السيطرة على المخاطرة
- تحسين معدلات الاقتراض و الاقراض

ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال :

مع الانتشار المذهل للعولمة أصبحت النشاطات المصرفية تتعرض للعديد من المخاطر بسبب عوامل داخلية و خارجية حيث أصبح القائمون على هذه الهياكل ملزمين الحاضر و الاحتياط و مواجهة هذه الآثار و ذلك عن طريق تدعيم رؤوس الأموال البنوك و احتياطاتها كما أصبح لزاما على البنوك الالتزام بمعيار عالمي او دولي بهذا الشأن للدلالة على قوة المركز المالي للبنك مما يزيد على تقوية ثقة المتعاملين معه³

¹ د. عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره ص 38

² د. طارق عبد العال حماد ، التطورات العالمية و انعكاساتها على اعمال البنوك كلية التجارة -جامعة عين شمس -2010 ص 204

³ فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم إنعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2013، 204

المطلب الرابع: المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية :

مع تزايد العولمة المالية و إقرار تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات GATT في جولة الاورغواي و تولى منظمة التجارة العالمية تطبيقها ابتداء من 1995/01/01 فقد أخذت المنافسة تشتد في الأسواق المصرفية حيث أخذت هذه المنافسة ثلاث مظاهر¹:

- المنافسة بين البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأخرى
- المنافسة فيما بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى
- المنافسة بين البنوك و المؤسسات الغير المالية على تقديم الخدمات المصرفية و كل هذه الاتجاهات أدت إلى زيادة المنافسة في السوق المصرفية

● الاندماج المصرفي :

● لعل من أهم آثار العولمة الاقتصادية على الأجهزة المصرفية ما يحدث في الوقت الحاضر من موجة الاندماجات المصرفية² سواء بين كل من البنوك الكبيرة و الصغيرة او البنوك الكبيرة وبعضها البعض او من خلال بنوك عدة بلدان، هذه الظاهرة أصبحت عالمية حيث وصلت عملية الاندماج المصرفي إلى 20 عملية اندماج خلال 05 عمليات ماضية و الاندماج هو اتحاد بين بنكين أو أكثر.

أو انصهار بنكين أو أكثر في بنك واحد قد يتخذ اسما جديدا ، وقد يكون الاندماج أفقيا حيث يتم بين بنكين يعملان في نشاط واحد، أو اندماج عمودي يتم بين البنوك الصغيرة في مختلف المناطق داخل البلد بالبنك أو البنوك الرئيسية في المدن الكبرى ، و هناك الاندماج المختلط الذي يتم بين بنكين أو أكثر تعمل في أنشطة مختلفة و غير مرتبطة .

● تزايد حدوث الأزمات في البنوك :

● يمكن القول أن من أهم الآثار السلبية للعولمة تلك الأزمات التي أضرت بالجهاز المصرفي في عدد كبير من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي خلال التسعينات، فقد شهد القرن العشرين عددا من الأزمات المالية التي

¹ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2001 ، ص 120

² د. طارق عبد العال حماد : التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك كلية التجارة -جامعة عين شمس -2008 ص 204

شملت العديد من الدول مثل المكسيك، الأرجنتين و جنوب إفريقيا و دول الجنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001، التي أدت إلى إغلاق أسواق المال في العديد من الدول¹. لا تزال نتائجها السلبية تؤثر لحد الآن حيث تشير بعض الدراسات إلى انه في العشرة الماضية تعرضت ثلث دول الأعضاء في صندوق النقد الدولي إلى أزمات مالية بسبب التغيرات و التأثيرات العالمية .

● خصصة البنوك :

● لعل من أهم الآثار الاقتصادية للعولمة و التي نلمسها بشكل جلي على الأجهزة المصرفية في بلدان العالم الثالث التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي بعد تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية و التحول للآليات اقتصاد السوق تلخص في خصصة البنوك لمواجهة التحديات التي تواجه النشاط المصرفي في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية و التكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية في 15/12/1993 بعد جولة الارغواي في 20/09/1986 في إطار منظمة التجارة العالمية و التي وقعت عليها 70 دولة في ديسمبر 1997 و لقد شملت هذه الاتفاقية على عدة جوانب رئيسية أو المبادئ الأساسية للاتفاقية :

- مبدأ الشفافية و مبدأ التحرير التدريجي

- مبدأ عدم السماح بالاحتكار و الممارسات التجارية المقيدة

- مبدأ التغطية و الشمول

● إضعاف قدرات البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية : كان من الآثار الاقتصادية الهامة هو

إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية²

حيث أصبحت هذه البنوك عاجزة في تطبيق الأدوات التقليدية في القراية على النقد .

مما يدل بوضوح على ذلك ما حدث من أزمات الجهاز المصرفي في جنوب شرق آسيا، إذ عجزت البنوك المركزية في إنقاذ العملات الوطنية و سعر الصرف .

● تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك :

يمكن تعريف غسيل الأموال على أنه عملية إضفاء المشروعية على الأموال المتأتية من أصول محرمة شرعا أو مصادرها غير مشروعة قانونيا و هي تعتبر أهم الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية هي تلك الأزمات القوية التي

¹ عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية و إمكانيات التحكم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 103

² ا زيدان محمد ، النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة ،-بحث مقدم للملتقى الوطني للنظام المصرفي الجزائري واقع و آفاق المركز الجامعي قالمة .الجزائر 2001 ص 7

يتعرض لها الجهاز المصرفي في عدد من دول العالم ، حيث تشير الدراسات إلى أن غسيل الأموال القذرة التي وصلت إلى مبالغ خيالية بلغت سنويا حوالي 500 مليار دولار¹ ما يعادل 3% من الناتج المحلي الإجمالي ، ، تشير إلى أن أهم الأنشطة الداخلة في غسيل الأموال و هي المتاجرة في المخدرات و الأسلحة المحظورة و أيضا المتاجرة في السوق السوداء في السلع الهامة و الإستراتيجية و العملات و الرشاوى و الاختلاسات الناتجة عن الفساد الإداري و السياسي .

و يستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الموال حيث تمر عمليات غسيل الأموال بثلاث مراحل هي : مرحلة الإيداع النقدي ثم مرحلة التعقيم ثم مرحلة التكامل مع الأخذ بعين الاعتبار أن غسيل الأموال يؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الوطني ، وقد بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة من خلال الحكومات و المنظمات المختلفة و مجموعة الدول السبع الكبرى و تقوية التعاون الدولي في هذا المجال .

* المبحث الثالث: التغيرات التي طرأت في البنوك التجارية الجزائرية خلال العولمة المالية:

شهد الجهاز المصرفي الجزائري عامة و البنوك التجارية خاصة عدة تغيرات منذ أن عرفت العولمة

1- المطلب الأول: تطور المنافسة بين البنوك التجارية في النظام المصرفي الجزائري

بالنظر إلى عدد البنوك التجارية التي تنتمي إلى القطاع البنكي الجزائري ، نلاحظ بان عدد البنوك الخاصة ارتفع بشكل ملحوظ، فهو يعادل ضعف عدد البنوك العمومية الموجودة ، ولكن رغم هذا التفوق العددي للبنوك الخاصة ، بقي النشاط البنكي مسيطر عليه من قبل البنوك العمومية، من حيث الانتشار الجغرافي لنشاطات البنوك من خلال عدد قنوات التوزيع (الفروع ، الوكالات) وكذا حجم النشاط البنكي²

قنوات التوزيع البنكي:

ويقصد بقنوات التوزيع فروع و وكالات البنك التي يمارس من خلالها نشاطاته وينشر منتجاته عبر مختلف مناطق الوطن، وفي هذا الإطار تسيطر البنوك العمومية على القطاع المصرفي سواء كان ذلك بالنسبة الملكية أو بالنسبة للقروض الممنوحة و الودائع المحصلة، حيث تستحوذ البنوك العمومية الستة على أكثر من 89,40% من السوق المصرفية، وتمتلك شبكة واسعة من الفروع و الوكالات وتبلغ حوالي 1097 وكالة حتى نهاية 2005

¹ رافعة ابراهيم الحمادي، أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الأموال و الجهود الدولية لمكافحةها، مؤتمر إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة قسنطينة، 2005، ص 102
² د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2001، ص 46

موزعة على التراب الوطني والمتراكمة منذ الاستقلال، في حين القطاع الخاص لم يصل إلى المستوى الذي ينافس فيه القطاع العام، حيث تقدر عدد وكالاته ب 120 وكالة عبر التراب الوطني بنسبة 10,60% من مجموع الوكالات عبر التراب الوطني وهذا في نهاية 2005 ولكن ما يلاحظ على هذه الوكالات في ارتفاع مستمر حيث كانت في 05 وكالات سنة 1997 وارتفعت إلى 120 وكالة سنة 2005، الذي يمكن اعتباره مؤشر الظهور نوع من المنافسة بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة في هذا المجال ولكن تبقى درجة المنافسة بين البنوك التجارية الخاصة و العمومية ضعيف لصغر حجم البنوك الخاصة وضعف عدد وكالاتها مقارنة بالبنوك العمومية.

2 - المطلب الثاني: تأثير العولمة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية :

لقد تبنت الجزائر سياسة التحرير المالي انطلاقا من نظرية ماكينون وشاو(1973) في التحرير المالي والتي تركز على الفرضية التي تقول ان التطور المالي " التمتع المالي " هو الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وانطلاقا من هذا فان تحليلنا لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر سيكون من خلال تحليل لمؤشرات قياس التطور المالي و علاقتها بالنمو الاقتصادي.

لقد اختلف الاقتصاديون في تحديد نوعية و عدد المؤشرات المالية التي يكمن استخدامها لقياس درجة تطور النظام المصرفي ، فمثلا استخدام كل من (Goldsmith 1989) و(1973) Mckinnon) مؤشرا واحدا يتمثل في حجم الوساطة المالية ($M2/ PIB$) ، بينما استخدم اقتصاديون آخرون ومن بينهم Demirguc-kant و Levine king (1993) و Levine (1996) مؤشرات مالية أخرى لقياس درجة تطور النظام مصرفي¹ ومن ضمنها المؤشر السابق ($M2/ PIB$) ويمكن أن تذكر من بين هذه المؤشرات مايلي:

أ- حجم الوساطة المالية: "M2/PIB" ويطلق عليه أيضا عرض النقود والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية

(الودائع لأجل ، الودائع الجارية و النقود السائلة) إلى الناتج الداخلي الخام ، ويرى ماكينون أن ارتفاع

هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية

¹ بن بوزيان و شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر - مداخلة في ملتق المنظومة المصرفية في ظل التطورات الاقتصادية القانونية،بشار ص 13

ب - معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام (QM/PIB): يقيس هذا المؤشر

قدرة النظام المصرفي على جني المدخرات الطويلة والمتوسطة الأجل، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس تطور النظام المصرفي

ج نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص على الناتج الداخلي الخام (CP/ PIB): يقيس هذا

المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح القروض و تسهيلات للقطاع الخاص ، حيث انه كلما زادت نسبة هذا المؤشر فانه يدل على دور كبير للبنوك في عملية النمو الاقتصادي سنحاول من خلال هذه المؤشرات قياس درجة تطور النظام المصرفي الجزائري ، و بالتالي تقييم إصلاحات التحرير المالي التي عرفت الجزائر ابتداء من 1990، وهي تعكس مدى مساهمة القطاع البنكي في تعبئة الادخار و تمويل الاقتصاد ، وبالتالي على النمو الاقتصادي ككل.

المطلب الثالث: تأثير العولمة المالية على الصيرفة الإلكترونية

1-الصيرفة الإلكترونية في المصارف الجزائرية

تمتاز المصارف الشاملة بجدائة و عصرنه أنظمة المعلومات و الدفع بها ، بالإضافة إلى عصرنه المعاملات المالية و المصرفية و طرق معالجة المعلومات ، و هو الأمر الذي يعكس مدى مساهمة هذه المصارف في تحديث و تطوير الجهاز المصرفي الموجود فيه من هذا الجانب ، و تسعى المصارف الجزائرية لتدارك التأخر في هذا المجال الذي يعد أحد أهم هذه الجوانب السلبية التي تطبع النظام المصرفي من جهة ، و من جهة أخرى لإستكمال مسار الإصلاحات المصرفية ، و إستكمال أسس منظومة مصرفية تتميز بالحدائة و العصرنه .

1- الواقع الحالي للصيرفة الإلكترونية في المصارف الجزائرية :

يشير واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية و على رأسها البطاقات البنكية أن إستخدامها جد محدود في المجتمع الجزائري ، في الوقت الذي أصبح التعامل بالبطاقات البنكية جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للأفراد في المجتمعات المتقدمة و حتى في بعض الدول النامية¹ .

2- تحديث و عصرنه نظام الدفع الإلكتروني :

¹ زيادان محمد ، دريش رشيد ، متطلبات إدماج البنوك الجزائرية في الإقتصاد العالمي ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية ، و التحولات الإقتصادية ، الواقع و التحديات ، ص ص 408

يهدف مشروع و تحديث و عصرنه نظام الدفع في المصارف و المؤسسات المالية الجزائرية إلى الوصول إلى نظام دفع و تحويل المعلومات و الأموال بطريقة سريعة و فعالة من خلال

وضع بنية أساسية ذات فعالية كبيرة في معالجة العمليات ما بين المصارف و بنك الجزائر لتسهيل المبادلات و تبادل المعلومات ، و بين المصارف و السوق المالي لتطوير نظام المدفوعات للمبالغ الكبيرة ، ضف إلى ذلك تحديد الإطار القانوني الذي يحدد قواعد المعاملات الإلكترونية مثل طرق الإثبات الإلكتروني و التوقيع الإلكتروني¹

أ- نظام المقاصة الإلكترونية :

يعرف بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة ، يعتمد على المعالجة عن بعد "télétraitement" لتسوية المعاملات فيما بين المصارف و المؤسسات المالية بصورة آلية و تحت إشراف و إدارة البنك المركزي و يهدف نظام المقاصة الإلكترونية إلى :

- تأليه "Automatisation" التبادل ما بين المصارف العمليات الدفع التي ينفذها المتعاملون .
 - تقليص أجال التحصيل بالمقارنة بالعمليات التي يقوم بها كل مصرف .
 - ضمان أمن المبادلات لتفادي حدوث خسائر أو مشاكل في المحاسبة .
 - إمكانية مركزة (Centralisation) أرصدة التسوية ، إذ يصبح هناك حساب واحد للتسوية مع رصيد واحد صافي يمكن متابعته مركزيا من طرف المصارف .
 - تحسين تسوية على مستوى المصارف التجارية .
 - تمكين البنك المركزي من التحكم و مراقبة الكتلة النقدية .
- و في إطار تحديث هذا النظام قام بنك الجزائر بإنشاء مركز ما قبل المقاصة بين المصارف في أوت 2004 و يهدف إلى ضمان إنجاز نظام المقاصة الإلكترونية ، على أن يبدأ فيه بصورة عملية مع بداية 2006 .

¹ زيادان محمد ، دريش رشيد ، متطلبات إدماج البنوك الجزائرية في الإقتصاد العالمي ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية ، و التحولات الإقتصادية ، الواقع و التحديات ، ص ص 408 ، 409

المطلب الرابع: التحديات و المشاكل العامة التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري¹

على الرغم من التحسن المسجل على مستوى البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها و رؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة من البنوك العربية و الأجنبية، و من المستوى المطلوب، كما يعاني القطاع المصرفي الجزائري من التركيز الشديد، حيث تسيطر البنوك التجارية العامة على أكثر من 90% من إجمالي الأصول البنكية، الأمر الذي يحد من المنافسة و يعيق تطور الصناعة المصرفية، و تعود إلى هذه الوضعية إلى الإهمال الذي تعرض له القطاع الخاص بشكل عام في النظام الاقتصادي الاشتراكي المخطط سابقا، كما تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة، و يزداد الأمر حدة إذ تعلق بإجراء مقاصة بين غرفتي بنك متباعدتين مكانيا مما يؤدي ذلك إلى عرقلتها لفترة طويلة، و ينعكس ذلك سلبا على المتعاملين مع البنوك بسبب بقاء الشيكات دون مقاصة لفترة من الزمن.

كما يتسم الجهاز المصرفي الجزائري الحالي بوجود قيود مالية و محاسبية و تنظيمية، تحد من قدرة الجهاز المصرفي الجزائري على مواكبة التطورات العالمية الحديثة في مجال العمل المصرفي، حيث نجد مثلا في المصارف الجزائرية أنظمة محاسبية متقدمة ملائمة لتغطية الحسابات و معالجة العمليات البنكية الحديثة، و كذلك غياب تحليل مالي بنكي دقيق مكيف مع واقع البنوك العصرية و برامج الحاسوب و الإنترنت، بالإضافة إلى ضعف منظومة الإتصال التنظيمي بين مختلف المصالح داخل البنك مما يصعب من إحداث التنسيق و التعاون الضروريين تلعب البيئة المصرفية دورا أساسيا في زيادة المسافات بين مقررات لجنة بازل، و إمكانية تطبيقها بسهولة و يسر في النظام المصرفي الجزائري، فهذه البيئة تغلب عليها سمات تفردت بها دون غيرها، من حيث الوضوح في نمط الإدارة، و التدخل الكبير للدولة في شؤون العمل المصرفي.

من خلال ما سبق نلاحظ أن النظام المصرفي الجزائري يحتاج لعملية إصلاح واسعة، حيث أن النقائص السابقة الذكر يجب ان تعد دافعا قويا لإصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، كما أنه بالإضافة إلى التحديات السابقة، هناك العديد من المشاكل و التحديات و الصعوبات التي تواجه قطاع البنوك في الجزائر، منها ما له علاقة مباشرة بالوظيفة البنكية، و منها ما له علاقة بالمحيط الإقتصادي سواء الوطني او الخارجي²

¹ فايزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2013، ص 214

² فايزة لعراف، نفس المرجع السابق، ص 214

خلاصة الفصل الثالث

طبقت السلطات الجزائرية سياسات التحرير المالي و انتهاج العولمة المالية في خضم برامج الإصلاحات و التحرير الاقتصادي ، حيث أدت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة والتي كانت نتيجة لسياسات الكبح المالي المنتهجة في ظل نظام التخطيط المركزي، التي ظهرت بشكل واضح من خلال أزمة البترول 1986. مما دفع السلطات الجزائرية باللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية من اجل الحصول على مساعدات منها ، و الخروج من أزمة المديونية و الأوضاع الاقتصادية المتدهورة ثم تطبيق برامج الإصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي، حيث طبقت برنامجي الاستعداد ألاتمائي بين سنتي (1989 - 1991) و برنامج التعديل الهيكلي الموسع (1994-1998) وكانت تهدف إلى إصلاح القطاع المالي و المصرفي والتي بدأت بتحرير النظام المصرفي من خلال تحرير سعر الفائدة على الودائع و القروض ، ثم تنظيم هذه الإجراءات من خلال مجموعة من القوانين وأهمها قانون النقد والقرض 90/10.

كانت لسياسات التي انتهجتها الجزائر آثار مهمة هيكل القطاع المالي والمصرفي حيث أدت إلى توسيعه بدخول القطاع الخاص و الأجنبي و لكن يبقى الوضع الذي يسمح له بمنافسة القطاع العام من حيث تجميع الودائع أو منح الائتمان أو من حيث الحجم و توضح اثر ذلك في زيادة مستويات الادخار المحلي رغم نسبة كبيرة من هذا الادخار يعتبر ادخارات المؤسسات البترولية . أما بالنسبة للاستثمار لوحظ نقص نسبة القروض المقدمة للاقتصاد و هذا ما يدل على دور البنوك الكابح للاستثمار و تشكل القروض القصيرة الأجل النسبة الأكبر من حجم القروض.

يمكن ان نستخلص انه بالرغم من محاولة الاصلاح في المنظومة المصرفية الجزائرية، إلا انها لم تتمكن لحد الان من اتباع استراتيجيات واضحة لمواجهة المخاطر الناجمة عن ظاهرة العولمة .

بحيث ان القطاع المالي و المصرفي الجزائري لم يستوعب بعد برامج الاصلاح الاقتصادي و التحول لآليات السوق لأنه ما زال يعاني من خلل كبير في انظمة التسيير و تخلف اكبر في عقول الفاعلين و القائمين بهذه المنظومات المصرفية مما يتسبب في تعطيل وتيرة النمو الاقتصادي وانتقال هذا الاخير من تدهور لأخر.

تمهيد:

إن توجه الجزائر نحو الدخول في الاقتصاد المعرفي، فرض على المصارف الجزائرية مواجهة هذه التغيرات المستجدة، حيث ما يميز العمل المصرفي في عصر المعرفة هو تفاعم دور التكنولوجيا المصرفية، فإنتقال المصارف الجزائرية إلى عصر المعلوماتية أوجب عليها ضرورة التكيف مع تغيرات وتطورات المحيط الجديد و هذا بالسعي لابتكار منتجات و خدمات جديدة تتناسب مع تطلعات زبائنها الذين أصبحوا يطمحون لخدمات أرقى و أسرع. و قد كان بنك الفلاحة و التنمية الريفية من السباقين لتطوير خدماته و مواكبة الجديد في مجال التكنولوجيا المصرفية و مواكبة العولمة

المبحث الأول: لمحة شاملة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية من الوسائل السياسية الحكومية التي تهدف إلى المشاركة في القطاع الفلاحي و ترقية المناطق الريفية.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

ينتمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي. تم إنشائه بموجب

مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، و ذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقيته، و دعم نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية. و كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري BNA

و في هذا الإطار قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الإشتراكي، مزارع الدولة و المجموعات التعاونية، و كذلك المستفيدين الفريين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونية الخدمات، و الدواوين الفلاحية و المؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

و في إطار الإصلاحات الإقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، و لكن بعد صدور قانون النقد و القرض في 14/04/1990 الذي منح إستقلالية أكبر للبنوك و ألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية و المتمثلة في منح التسهيلات الإئتمانية و تشجيع عملية الادخار بنوعيتها بالفائدة و بدون فائدة، و المساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك و تجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، و لتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة¹.

¹ من وثائق الوكالة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر"

المطلب الثاني: أهداف و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

أ - الأهداف:

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية و العالمية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية و أكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، و تدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، و بذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

و أمام كل هذه الأوضاع و يجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم و تقنيات التسيير التي يتبعها البنك، و العمل على ترقية منتجاته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن و الاستجابة لإنشغالهم.

و في هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال و نشاطات متنوعة و على مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة و شاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الإقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، و ينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، و بهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين و الأفراد الزبائن على حد سواء، و هذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي¹.

و من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك مايلي:

* توسيع و تنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة

* تحسين نوعية و جودة الخدمات

* تحسين العلاقات مع الزبائن

* الحصول على أكبر حصة من السوق

* تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

¹ من وثائق الوكالة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر"

و بغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحويلات هامة نتيجة إنفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية و الأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة و وضع وسائل تقنية حديثة و أجهزة و أنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، و ترقية الاتصال داخل و خارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات و الهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني و احتياجات السوق.

كما سعى البنك غلى التقرب أكثر من الزبائن و هذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم و إنشغالهم و الحصول على أكبر المعلومات الخاصة بإحتياجاتهم، و كان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

* رفع حجم الموارد بأقل تكاليف

* توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات

* تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار و العملة الصعبة

المهام

وفقا للقوانين و القواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فغن بنك الفلاحة و التنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

* معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض الصرف و الصندوق

* فتح حسابات لكل شخص طالب لها و إستقبال الودائع

* المشاركة في جميع الإدخارات

* المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي و القطاعات الأخرى

* تأمين الترتيبات الخاصة بالنشاطات الفلاحية و ما يتعلق بها.

* تطوير الموارد و التعاملات المصرفية و كذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات و الخدمات المقدمة¹.

* تنمية موارد و إستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الإدخار و الإستثمار.

¹ من وثائق الوكالة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر"

* تطوير شبكته و معاملاته النقدية

* تقسيم السوق المصرفية و التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

* الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

و في إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية ب:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر

- إعادة تنظيم إدارة القروض

- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض و تطبيق فائدة تماشى و تكلفة الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية و لأجل تعزيز مكانته التنافسية و التوجه الاقتصادي الجديد للدولة و سياستها بصفة عامة بوضع مخطط إستراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي و العشرين، تلخصت أهم محاوره في:

* إعادة تنظيم و تسيير الهيئات و الهيكل التنظيمي للبنك

* عصنة البنك (تقوية تنافسيته).

* إحترافية العاملين

* تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى

* تطهير و تحسين الوضعية المالية¹

¹ من وثائق الوكالة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر"

– تنظيم على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

إن تحقيق البنك لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة و تجنيد الوسائل المادية و البشرية لأجل تحقيق أهداف و إستراتيجية البنك، بتنظيمها و التنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك و يحدد العلاقات الرسمية من أطراف التنظيم. فيشكل تنظيم بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعتمد على شكلين هما:

التنظيم المركزي و التنظيم اللامركزي

يضم التنظيم المركزي:

أ- مجلس إداري برئاسة الرئيس المدير العام (P.D.G)

ب- مديريات عامة مساعدة، على رأس كل منها مدير عام مساعد، و يتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تتكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس المدير العام من:

– المديرية العامة المساعدة للغدارة و الوسائل

– المديرية العامة المساعدة للمراقبة و التطوير

– المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي، المحاسبة و الصندوق.

– المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية

– المديرية العامة المساعدة للموارد و التعهدات

– مديرية الإتصال و التسويق¹

إضافة إلى ما سبق، توجد المفتشية العامة، المستشارون و اللجان الذين يقومون بمراقبة و إعطاء النصائح و الآراء فيما يخص عمل و نشاط البنك بصفة عامة. بما أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من

¹ من وثائق الوكالة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر"

الوكالات عبر التراب الوطني، فإنه يعتمد على تنظيم لامركزي، أين يخول للمجموعات الجهوية للإستغلال بعض الصلاحيات و الإستقلالية و كذا مهام المراقبة و التفتيش لعمل و أنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤولياتها. أما التنظيم اللامركزي فيظم:

* المجموعة الجهوية للإستغلال (G.R.E): التي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة و متابعة

الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤولياتها. غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للإستغلال ولائية.

يملك بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 وكالة جهوية للإستغلال.

* الوكالة المحلية للإستغلال (A.L.E): تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية تكون تابعة

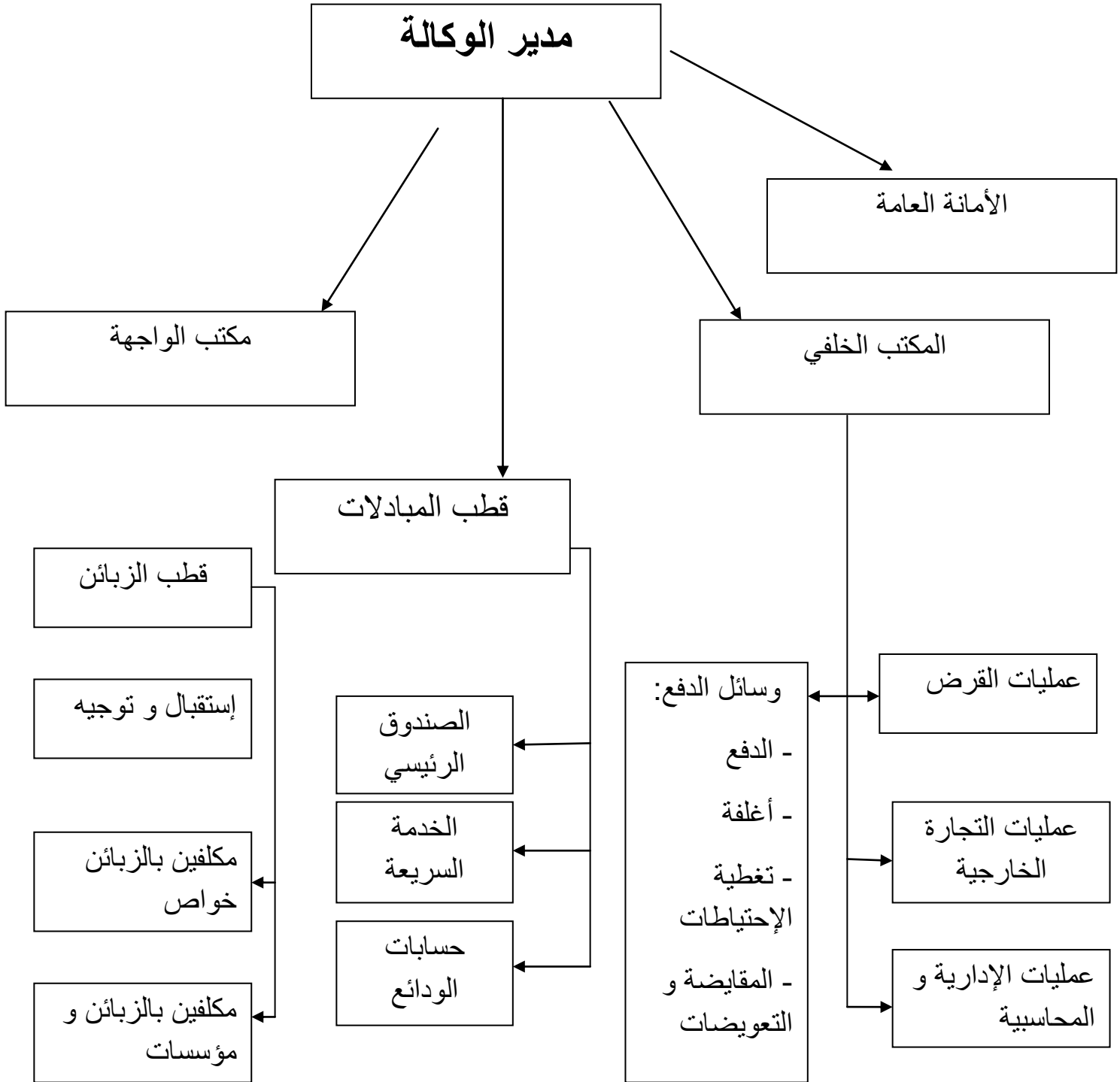
للمديرية العامة و تحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للإستغلال. تقوم الوكالة المحلية للإستغلال. بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب منطق تواجدها و ما يقضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن

يملك بنك الفلاحة و التنمية الريفية حاليا حوالي 300 وكالة محلية للإستغلال عبر كامل التراب الوطني متضمنة وكالة مقرها بالجزائر العاصمة. كما يسعى البنك حاليا إلى التوسع عبر فتح وكالات مصرفية جديدة قدر عدد المشاريع بها ب: 47 مشروعا، بعدما كان يمتلك حوالي 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982، مما يشير إلى التوسع الكبير للبنك و إتساع حجم أعماله و تعاملاته¹.

فيما يخص كفيات منح القروض بالبنك، فهو يعتمد سياسة السقوف المحددة، إذ يخول للوكالة المصرفية منح قروض للزبائن إذا لم تتعد قيم مبالغها السقوف المحددة من طرف الإدارة العامة و حسب نوع القروض المطلوب، فإذا ما تجاوزت قيمة القرض السقف المخول صلاحية للوكالة، يتم تحويل الملف إلى المديرية الجهوية للإستغلال، التي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها إذا تجاوزت السقف المحدد لها و يتم تحويل الملف إلى المديرية المختصة به بالجزائر العاصمة.

¹ من وثائق الوكالة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر"

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية



الشكل: 04 الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية للإستغلال

المصدر: من وثائق الوكالة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر"

المبحث الثاني: تطورات التي شهدتها البنك

عرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية عدة تطورات.

المطلب الأول : تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية و هي:

أ - **مرحلة 1982-1990**: خلال هذه المرحلة إنصب إهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، و العمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

ب- **مرحلة 1991-1999**: بموجب قانون النقد و القرض الذي ألغى من خلاله التخصيص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة بدون الإستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال و تعميم إستخدامه الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

1991: تم الإنخراط في نظام سويفت "SWIFT" لتسهيل معالجة و تنفيذ عمليات التجارة الخارجية

1992: تم وضع نظام "Sybu" يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى Télétraitement، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية¹

1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر

1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي

1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (CIB)

ج- مرحلة 2000-2004: تميزت المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في

تدعيم و تمويل الإستثمارات المنتجة، و دعم برنامج الإنعاش الإقتصادي و التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات

¹ من وثائق الوكالة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر"

الصغيرة و المتوسطة، و المساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجيهات إقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن و ذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

و للتكيف مع التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعرفها البلاد، و استجابة لاحتياجات و رغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصنة البنك و تحسين أداءه، و العمل على تطوير منتجاته و خدماته، بالإضافة إلى تبني إستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردتها فيما يلي:

عام 2000: القيم بفحص دقيق لنقاط القوة و نقاط الضعف في سياسته، مع وضع إستراتيجية تسمح لبنك بإعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.

- **عام 2001:** سعي منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية و مالية لجميع حقوق المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي و مواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة و غيرها، و العمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن

إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالي *la banque assise* مع خدمات مشخصة

- **عام 2002:** تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

- **عام 2004:** لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر. كما عمل مسؤولو بنك خلال عام 2004 على تعميم استخدام الشبايبك الآلية للأوراق النقدية *les guichets automatique des billets* المرتبطة ببطاقات الدفع.

2005: شهر سبتمبر من هذه السنة عرفت أول تجربة ناجحة لعملية سحب تتم من خلال شبك آلي للأوراق النقدية وسط حضور جماهيري و إعلامي غفير كما إستمر العملية طوال الأشهر الأولى لسنة 2006 من أجل تعميم إستعمالها في مختلف وكالات عبر الوطن

2011 - 2014: شروع البنك في اعتماد أنظمة البنك الإلكتروني التي تسمح للزبائن بالإطلاع مباشرة على حساباتهم و طلب دفاتر الشيكات في شبكة الأترنت و السماح أيضا للمؤسسات لتحويل أجور العمال دون التنقل من مقرات عملهم، إضافة إلى التحويل عن بعد و مختلف التعاملات المالية و المصرفية. أيضا قام بنك BADR بتطوير وسائل الدفع الإلكتروني و توفير البطاقات، إذ يعتبر البنك الأول من حيث بطاقة السحب المتداولة

المطلب الثاني: منتجات و خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

يهدف بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال وضع سياسات تتعلق بالمنتجات و الخدمات إلى الرفع من الحصة السوقية و العمل على إرضاء الزبائن عبر الاهتمام بتوقعاتهم و إشباع حاجاتهم و رغباتهم أكثر.

أ- منتجات بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تتمثل أهم المنتجات في:

- الحساب الجاري: يكون مفتوحا للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا (تجار،

صناعيون، مؤسسات تجارية، فلاحون... إلخ) هذا المنتج المصرفي بدون فائدة.

- حساب الصكوك (الشيكات): تكون حسابات مفتوحة لجميع الأفراد او الجماعات التي لا تمارس أي نشاط

تجاري (جمعيات، إدارة إلخ) و ذوي الأجر الراغبين في الإستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.

- دفتر التوفير Livret épargne BADR: و هو عبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من إيداع

أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك او بدون فوائد حسب رغبات المدخرين، و

بإستطاعة هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات دفع و سحب الاموال في جميع الوكالات التابعة

للبنك، و بذلك فإن هذا المنتج يجنب أصحاب دفاتر التوفير مشاكل و صعوبات نقل الأموال من مكان لآخر.

- دفتر توفير الشباب Livret épargne junior: مخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتمرس و

التدريب على الإيداع في بداية حياتهم الإيداعية¹.

¹ من وثائق الوكالة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر"

- **بطاقة بدر carte BADR**: هذه البطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة و التنمية الريفية، حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع و السحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية (B.A.B) كما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى.

- **سندات الصندوق Les bons de caisse**: عبارة عن تفويض لأجل و بعائد موجه للأشخاص المعنويين و الطبيعيين.

- **الإيداعات لأجل les dépôts a terme**: و هي وسيلة تسهل على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك.

- حساب بالعملة الصعبة les comptes devises: منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة متاحة في كل لحظة مقابل عائدا محدد حسب شروط البنك

كما توجد عدة منتجات أخرى لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية كالدفتر المخصص للسكن إضافة إلى الإعتمادات و القروض التي يمنحها البنك لزبائنه، التي تكون وفق دراسات و شروط مسبقة، من بينها: قروض الإستثمار، قروض الإستغلال و غيرها¹.

ب- خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

تظهر أهم الخدمات في:

- فتح مختلف الحسابات للزبائن و تخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين

- التحويلات المصرفية

- الخدمات المتعلقة بالدفع و التحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية

- خدمة كراء الخزائن الحديدية

¹ من وثائق الوكالة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر"

- خدمات البنك للمعاينة (BADR Consulte) التي تمكن الزبائن من معاينة و مراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدهم عبر استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك، من خلال استعمال اجهزة الإعلام الآلي المتاحة

- خدمات الفحص السلبي (télétraitement) ، التي تسمح بخدمة أحسن لزبائن البنك بإستعمال شبكة الفحص السلبي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي.

المطلب الثالث: الخدمات المصرفية الإلكترونية

أولاً: الشيك الإلكتروني:

هي عبارة عن رسالة تحتوي على جميع البيانات الموجودة في الشيك الورقي العادي، حيث يقوم أحد الطرفين العلاقة للطرف الثاني و إرساله له عبر البريد الإلكتروني، و تكون جميع التوقعات التي يتضمنها الشيك توقعات إلكترونية من تم فإنه يتمتع بنفس قوة الشيك الورقي في الدول التي تعتبر التوقيع الإلكتروني بمثابة التوقيع اليدوي و من ميزات هذه التقنية أنه لا يشترط توافر كل من الطرفين على حسابات بنفس البنك الذي يقوم بعملية المقاصة.

ثانياً: الإعتماد المستندي الإلكتروني

من المعروف إن الودائع لا يشكل في حد ذاته النشاط الرئيسي المتمثل في منح الإئتمان و توزيعه على مختلف القطاعات التجارية و الصناعة المحتاجة له¹

المبحث الثالث: الخدمات المصرفية الإلكترونية

استطاعت الخدمات المصرفية المقدمة عبر شبكة الأنترنت ان تقدم فرصا هائلة للمصارف، فهي تتيح لها التوسع و خلق فرص تنافسية كبيرة و أسواقها من خلال جذب مقدار أكبر من الودائع و التوسع في منح الإئتمان، و تقدم خدمات مصرفية جديدة و تعزيز مركزها التنافسي، بالإضافة إلى أن التكلفة التشغيلية للخدمات المصرفية المقدمة عبر شبكة الأنترنت أقل تكلفة من تكلفة الطرق التقليدية.

¹ من وثائق الوكالة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر"

المطلب الأول: الخدمات المصرفية عبر الأنترنت

الخدمات المصرفية عبر الأنترنت المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية يمكن حصرها فيما يلي:

- طلب الإشتراك عبر الأنترنت.

- تسيير الحساب و العمليات المتعلقة به 7 أيام، 24 سا/ 24 سا عبر الكمبيوتر الشخصي للزبون،

- لإطلاع على جميع العمليات بالرجوع 30 يوم إلى الوراء

- البحث عن أية عملية متعلقة بالحساب

- تحميل كشف الحساب

- الإطلاع على قيمة العملة الصعبة يوميا و حركتها يوميا.

- تلقي الرسائل من البنك تحمل أي معلومة جديدة.

- الإطلاع على حالة الأوامر و الإقتطاعات

- طلب دفتر الصكوك عبر الأنترنت

- توصية على بطاقة الدفع المتعلقة بالبنك.

المطلب الثاني: مزايا الخدمات المصرفية عبر الأنترنت

يقدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية خدمات مصرفية فورية عبر الأنترنت مما يتيح لك حرية الوصول إلى حساباتك

بالبنك في أي وقت و بمنتهى اليسر و السهولة. الخدمات المصرفية عبر الأنترنت المقدمة من بنك الفلاحة و

التنمية الريفية تسهل عليك القيام بمعاملاتك المصرفية من مكتبك بحيث يمكنك الغطالغ على حساباتك المصرفية

على مدار الساعة و طوال أيام السنة البالغة 365 يوما و من أي مكان في العالم.

تعتبر الخدمات المصرفية المقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبر الأنترنت وسيلة متطورة أصبحت الآن متوفرة بفضل أحدث التكنولوجيات في مجال البرمجيات. و كنتيجة عن ذلك زيادة عن التسهيل عن طريق توفير خدمات عادية مثل الإستفسار عن حساب عنك أيضا يمكنك القيام بإنجاز معاملات مصرفية.

توفر لك الخدمات المصرفية المقدمة من البنك مجموعة كبيرة من التسهيلات مثل تحويل مبالغ بين الحسابات المصرفية المختلفة و دفع فواتير الماء و الكهرباء و التليفون و إنشاء وديعة لأجل غلى جانب سداد مستحقات البطاقات الائتمانية و طلب دفتر شيكات أو أمر دفع عند الطلب و الكثير من الخدمات المصرفية متنوعة¹.

- مراجعة آخر رصيد أو الحصول على كشف مفصل للحساب

- سداد فواتير الخدمات (الهاتف النقال و الكهرباء و التلفون الثابت) إلكترونيا بإستخدام الخدمات المصرفية عبر الأنترنت

- دفع مستحقات بطاقات الإئتمان مباشر إلى البنك عن طريق الشبكة.

- تقديم طلب وديعة لأجل او تجديد الوديعة الجارية لأجل.

يتيح الفرصة للعملاء للقيام بعمليات للداخل و الخارج و دفع أثمان السلع و تحريك رأس المال و توجيه نحو المجالات الإستثمارية المختلفة.

إضافة إلى ذلك و نتيجة للتطور التي عرفه البنك أصبح باستطاعة العملاء مقابلة موظفي البنك و عقد اجتماعات معهم و الحصول على استفسارات على أجوبة لكافة إستفساراتهم، و تشير بعض الدراسات إلى أن الخدمات التي يقدمها البنك الإلكتروني تحل محل الخدمات التقليدية بنسبة 60 % و قد وصل العائد من تلك الخدمات إلى 13 بالمائة من دخل المصاريف حاليا.

المطلب الثالث: مخاطر الخدمات المصرفية عبر الأنترنت

إن التطور التقني في الصناعة مصرفية رغم إيجابياته المختلفة إلى انه أدى إلى زيادة التعقيدات للعمليات المصرفية إذ أصبح هناك عدة مخاطر تشمل السوق تشتمل مخاطر و خسائر مالية و قد تصنف هذه المخاطر ضمن عدة مجموعات¹

¹ من وثائق الوكالة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر"

1- المخاطر التقنية: تحدى هذه المخاطر من احتمال الخسارة الناتجة عن خلل في شمولية النظام و من أخطاء العملاء، أو من برنامج إلكتروني غير ملائم للصيرفة و الأموال الإلكترونية.

2- مخاطر الإحتيال: و تتمثل في تقليد برامج الحواسيب الإلكترونية او تزوير معلومات مطابقة للبرامج الإلكترونية، او تعديل بعض المعلومات بخصوص الأموال الإلكترونية.

3- مخاطر ناتجة عن سوء عمل النظام الإلكتروني: قد ينشأ هذا النظام عن سوء إستخدام هذا النظام، او سوء مراقبة البرامج في حد ذاتها.

4- مخاطر قانونية: تحدث المخاطر القانونية عندما لا يحترم القواعد القانونية و التشريعات المنصوص عليها، أو عندما لا تكون هناك نظم قانونية واضحة و دقيقة بخصوص عمليات مصرفية جديدة، و تبرز أهم التحديات القانونية متمثلة في تحدي قبول القانون للتعاقبات الإلكترونية، حجتها في الإثبات، أمن المعلومات وسائل الدفع، التحديات الضريبية، إثبات الشخصية، التوقيع الإلكترونية، أنظمة الدفع النقدي، المال الرقمي أو الإلكتروني. إضافة على عدة مخاطر أخرى.

5 - مخاطر فجائية: مثل هذه المخاطر تؤدي إلى مشاكل في السيولة و في سياسة القروض المصرفية، حيث ان فشل المشاركين في نظام نقل الأموال الإلكترونية او في سوق الاوراق المالية بشكل عام في تنفيذ إلتزاماتهم - الدفع و التسديد - يؤدي غالبا إلى توتر قدرة مشارك أو مشاركين آخرين للقيام بدورهم في تنفيذ إلتزاماتهم في موعدها، و هذا يؤدي على توتر العلاقات و زعزعت الإستقرار المالي في السوق.

6 - مخاطر تكنولوجيا: ترتبط المخاطر بالتغيرات التكنولوجية السريعة، و إن عدم إلمام موظفي المصارف بالإستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى القصور في أداء العمليات الإلكترونية بشكل صحيح.²

المبحث الثاني: الآثار الناجمة عن العولمة المالية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية

لقد أدت ظاهرة العولمة إلى الكثير من التغيرات و التطورات التي لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دولة العالم، منها الجهاز المصرفي الجزائري

¹ من وثائق الوكالة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر"

² من وثائق الوكالة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر"

و من أجل معرفة تلك التغيرات و التداعيات و مدى تأثيرها على البنك تم القيام بمقابلة مع احد مسؤولي بنك الفلاحة و التنمية الريفية عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمتغيرات العولمة المالية و ذلك بغرض معرفة البعض عن تلك الآثار التي قد تؤثر على النشاط الاقتصادي للبنك. و قبل هذا سوف نتطرق إلى الهيكل التنظيمي للبنك.

المبحث الرابع: الآثار الناجمة عن العولمة المالية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية

لقد أدت ظاهرة العولمة إلى الكثير من التغيرات و التطورات التي لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دولة العالم، منها الجهاز المصرفي الجزائري

و من أجل معرفة تلك التغيرات و التداعيات و مدى تأثيرها على البنك تم القيام بمقابلة مع احد مسؤولي بنك الفلاحة و التنمية الريفية عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمتغيرات العولمة المالية و ذلك بغرض معرفة البعض عن تلك الآثار التي قد تؤثر على النشاط الاقتصادي للبنك. و قبل هذا سوف نتطرق إلى الهيكل التنظيمي للبنك.

المطلب الأول: إعادة هيكلة بنك الفلاحة و التنمية

1 - إن التقدم التكنولوجي والتغيرات التي طرأت على العالم وذلك بتوسع نطاق العولمة المالية على مختلف جوانب، والتي أدت وفرضت على مختلف البنوك التجارية منها البنك الفلاحة والتنمية الريفية ضرورة تغير مع مستجدات التي طرأت على العالم لنظام المصرفي من اجل تكيف مع أوضاع العولمة الجديدة. حيث أحدثت تغيرات هيكلية واضحة تنوعت من خلالها مصادر أموال البنك عن طريق:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية كالأسهم وسندات؛

- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية؛

- المعاملات الخاصة بالاستثمار التجاري والتسهيلات المالية الممنوحة؛

- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية؛

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

2 - تجديد خدمات وتنوع النشاط في البنك :إن الطرق المستخدمة في تجديد الخدمات هناك عصره البنك

التي تتمحور عليها كل العمليات والخدمات المقدمة للزبائن بحيث يفرض على البنك تجهيزات متطورة

"المعلوماتية"

بالإضافة إلى تجهيزات أخرى وهي توفير الراحة و الشروط المناسبة للأعوان من اجل تقديم خدمات راقية للزبائن، وهناك أيضا على مستوى مصادر التمويل وذلك بتنوع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية و التوريق أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية وإشراف على مجالات استثمار جديدة واقتحامه مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية، وإنشاء صناديق الاستثمار، ونشاط التأمين من خلال شركات التأمين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء

المطلب الثاني: المنافسة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن أهم الطرق لزيادة البنك قدرته على المنافسة هي تكوين ورسكلة الأعوان لمواكبة التطورات الخارجية التي تحدث في عالم الاقتصاد والتجارة بالإضافة إلى المعدات والتجهيزات الحديثة التي تسهل وتساعد على ترقية أداء البنك وبالتالي تقديم نوعية خدمات جيدة للزبائن والتي من خلالها يضمن البنك مكانه قوية تمكنه من المنافسة البنوك التجارية الأخرى بقوة.

المطلب الثالث: تعاون البنك الفلاحة والتنمية الريفية مع البنوك التجارية الأخرى

بطبيعة الحال هناك تعاون بينا من المؤسسات المالية خاضعة لتنظيم و شروط بنك الجزائر ويتمثل التعاون في مختلف العمليات التي يقوم بها البنك منها عمليات المقاصة وطلب المعلومات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين و عملية تحصيل بعض الديون عن طريق عملية الجز وجميد الحسابات.

إندماج البنك مع البنوك التجارية الأخرى:

يؤدي إندماج بنك و عدة بنوك إلى اكتساب البنك قوة الوجود والاستمرار، وفعالية أكثر وقدرة أعلى وعلى المرونة والحركة. إن الاندماج المصرفي تفرضه ضرورة وتقتضيه حاجة وهو عمل إداري قصدي وعمدي مبني على حسابات بالغة الدقة. فقرار الاندماج يصبح مصيري بنياني هيكلية ذو طبيعة إستراتيجية خاصة، و لقد أصبح الاندماج المصرفي يقدم

خلاصة الفصل

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية و التي أضحت مرتكزة على كل ما هو رقمي و مرتبط بالتكنولوجيا، أصبح لزاما على المؤسسات عامة و على المؤسسات المصرفية خاصة تطوير خدماتها المقدمة لمواكبة الانتقال إلى اقتصاد المعرفة .

إذ يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من بين البنوك السبّاقة إلى تقديم أحسن المنتوجات للزبائن بإستعمال طرق حديث و مواكبة التطورات التي يشهدها العالم

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى ان للعملة تأتي واسع على الجهاز المصرفي فمع تصاعد سيادة العملة ظهرت العديد من التغيرات المصرفية العالمية التي اخذت تأثر بقوة في الجهاز المصرفي من حيث اداءه و سياساته و عملياته في ظل هذه التغيرات فان الجهاز المصرفي بحاجة الى استراتيجيات لمواجهة التحديات التي فوضتها العملة ن خاصة في ظل تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية ، فان البنوك تعمل على وضع خطط و سياسات تمكنها من الصمود مثل : اندماج، الخوصصة ن العمل بالتكنولوجيا الحديثة .

اما على المستوى الوطني بالرغم من الاصلاحات المستخدمة في هذا القطاع لا زال يعاني من افرازات و تبعيات النظام السابق ، حيث لا تزال البنوك المحلية تمارس دورا اداريا محدودا ، الأمر الذي يجد من تطورها في ظل تحديات العملة المالية ن كون كل الاتجاهات المستقبلية تشير الى وجود فرص حقيقية لتحويل البنوك الوطنية الى قوة اقتصادية فعالة في إطار الاقتصاد العالمي ، يتوجب الاستفادة من هذه الفرص لمسايرة الركب التحولات الشاملة و يتحقق ذلك بالمزيد من الاصلاحات الهيكلية على الصعيدين المالي و الاقتصادي

مما سبق يمكن ادراج بعض التوصيات :

* الاستفادة من تجارب بعض الدول في الميدان المالي و البنكي

* تبني سياسة البنوك الشاملة

* انتهاج سياسة دمج البنوك الصغيرة و ذلك لمواجهة المنافسة الشرسة

* انتهاج ساسة الخوصصة البنكية و تطبيق الاستراتيجية المناسبة للعملية ن مع تحليل الاسس و الأهداف على

المدين القصير و المتوسط

* ضرورة استعداد الجزائر لمواجهة آثار تحرير التجارة عموما و القطاعات المالية و المصرفية خصوصا

* تفعيل السوق المالي (البورصة)

* تفعيل دور المركزي في الاشراف و الرقابة

* و في النهاية فإن المستقبل واعد امام الجهاز المصرفي لمواجهة التحديات العملة ان توفرت الارادة الصادقة و العمل

المخلص المبني على الاسس العلمية السليمة

المراجع :

مكتبة الكتب (المراجع)

- أحمد بوراس، أسواق رؤوس الأموال، مطبوعات جامعة منتوري، الجزائر، 2003
- أمرباط ساعد بلمهيوب أسماء " العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة" مداخلة في الملتقى الوطني حول "سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات الدول النامية" دراسة حالة الجزائر. جامعة محمد حيضر بسكرة. 21.22.11/2006 ص5
- أحمد سيد مصطفى، التسويق العالمي: بناء القدرة التنافسية للتصدير، دار الكتب المصرية القاهرة، الطبعة الأولى، 2001
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003
- تشام فاروق، العولمة المالية وأثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة العلوم التطبيقية. عمان، 2003
- حماد طارق، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2011
- حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية جامعة الجزائر 2000
- راجع محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية"، بيروت الشركة العربية للنشر والتوزيع، 1992
- رأفت رضوان وآخرون، الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية في مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية، المجلد الثاني العدد الثاني يونيو 2000
- رافعة ابراهيم الحمداني، أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسل الأموال و الجهود الدولية لمكافحتها، مؤتمر إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة قسنطينة، 2005
- زيدان محمد، النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة، -بحث مقدم للملتقى الوطني للنظام المصرفي الجزائري واقع و أفاق المركز الجامعي قلمة. الجزائر 2001

- زيادان محمد ، دريش رشيد ، متطلبات إدماج البنوك الجزائرية في الإقتصاد العالمي ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية ، و التحولات الإقتصادية ، الواقع و التحديات

- سلمان أبو دياب ، اقتصاديات النقود والبنوك ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ، 1996

- سعيد سيف النصر دور البنوك التجارية في إستثمار أموال العملاء مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2003.

- سيق النصر، دور البنوك التجارية في إستثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية 2000

- سعيد النجار، النظام الاقتصادي عند عتبة القرن الواحد والعشرين " جمعية النداء الحديد - القاهرة، 1996،

- شاكركزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000

- شذا جمال الخطيب ، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا ط1، مصر ، 2002، ص13

- شاكركزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004

- صالح السيسي ، قضايا إقتصاديات معاصرة، دار الغريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة

- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر الجزائر، 2000 .

- طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الأنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007

- طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 5

- طارق خاطر، قوة التغيير الإستراتيجية في المجال المصرفي و أثارها على أعمال البنوك، مذكرة الماجيستر، قسم الإقتصاد، جامعة الجزائر، 2006

- عبد المعطي رضا أرشيد، إدارة الائتمان دار وائل للنشر الأردن 1999

- عابد الجابري قضايا في الفكر المعاصر، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997

- عبد المطلب عبد الحميد، آليات تعامل القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، المؤتمر الثاني لأكاديمية السادات، مركز البحوث، القاهرة، 1995.
- عبد اللطيف مصطفى سليمان بلعور "تحديات العولمة المالية للمصارف العربية وإستراتيجية مواجهتها، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع و تحديات جامعة الشلف 2004 ص 249.
- عبد المجيد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك الدار الجامعية الاسكندرية مصر 2001
- عبد المنعم محمد الطيب، العولمة و أثارها على المصارف، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحويلات الإقتصادية، جامعة الشلف، 2004.
- عبد الحافظ السيد بدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية - نظرة معاصرة - دار الفكر العربي، 1999
- علي السلمي ، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية ، دار غريب للنشر، القاهرة 2001.
- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية و إمكانيات التحكم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003
- فايزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنه بازل و أهم إنعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، 2013
- قطوش حميد، تكيف البنوك التجارية مع إقتصاد السوق، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2001
- مليكة زغيب، النظام البنكي الجزائري، تشخيص الواقع و تحديات المستقبل، ملتقى المنظومة الجزائرية واقع التحديات ، جامعة الشلف، 2010
- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000
- محفوز لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004
- محمد راتول :العولمة الاقتصادية و تحولات الإقتصاد الجزائري: بحث مقدم للملتقى الدولي حول العولمة و اقتصاديات الدول النامية -جامعة سكيكدة -الجزائر -2008

المجلات:

- مبارك بوعشة: البعد الاقتصادي للعملة ، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 16 ديسمبر 2001، جامعة منتوري ،
قسنطينة، ص181
- عبد المجيد قدي ، العملة وتحدياتها الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث ، مجلة النائب المجلس الشعبي الوطني
العدد الأول 2003 ص 71-
- أحمد بوراس " الجهاز المالي والمصرفي العربي وقدرته على التأقلم مع التغيرات المستجدة " مجلة العلوم الإنسانية
جامعة منتوري قسنطينة الجزائر ، العدد 20ديسمبر 2003.
- الطيب ياسين، جامعة الجزائر، مجلة الباحث العدد الثالث، 2005،

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر و عرفان

الفهرس

قائمة الجداول

مقدمة عامة

- أ.....تمهيد
- ب.....إشكالية البحث
- ب.....الأسئلة الفرعية
- ج.....فرضيات البحث
- ج.....أهمية البحث
- ج.....أهداف البحث
- ه.....أقسام البحث

الفصل الأول: البنوك التجارية و العولمة المالية

- 2.....تمهيد

المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية.

- 3.....المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية
- 4.....المطلب الثاني: أسس البنوك التجاري
- 6.....المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية

المبحث الثاني: ميزانية البنك التجاري

7.....المطلب الأول: موارد البنك التجاري

8.....المطلب الثاني: إستخدامات البنك التجاري

المبحث الثالث: أساليب التقليدية للبنوك التجارية في إستثمار اموال العملاء

10.....المطلب الأول: تقبل الودائع على إختلاف أنواعها

11.....المطلب الثاني: تقديم القروض و سلفيات

المبحث الرابع: المفهوم العام للعولمة

14.....المطلب الأول: ماهية العولمة

15.....المطلب الثاني: خصائص العولمة الإقتصادية

17.....المطلب الثالث: مظاهر العولمة الإقتصادية

المبحث الخامس: العولمة المالية، أسباب ظهورها و تطورها

18.....المطلب الأول: نشأة العولمة المالية و أسسها

20.....المطلب الثاني: أسباب ظهور العولمة المالية

22.....المطلب الثالث: المتغيرات الأساسية للعولمة المالية

25..... خلاصة الفصل

الفصل الثاني: أثر العولمة المالية على هيكل الصناعة المصرفية

27..... تمهيد

المبحث الأول: البنوك و اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية و المالية

28.....المطلب الأول: الخدمات المالية و المصرفية التي تشملها الاتفاقية

28.....المطلب الثاني: أهداف التحرير المالي و المصرفي

المبحث الثاني: الاندماج المصرفي كأحد نتائج العولمة المالية

29.....المطلب الأول: تعريف الاندماج المصرفي و أبعاده.....

30.....المطلب الثاني: شروط و ضوابط و محددات الاندماج المصرفي.....

المبحث الثالث: خصوصية البنوك

32.....المطلب الأول: المقصود بخصوصية البنوك و إجراءات المتخذة لخصوصية البنوك.....

33.....المطلب الثاني: الأهداف المتوقع تحقيقها من خصوصية البنوك.....

المبحث الرابع: البنوك الشاملة

34.....المطلب الأول تعريف البنوك الشاملة و كيفية التحول إلى بنك شامل.....

36.....المطلب الثاني: وظائف البنوك الشاملة و إيجابياتها و سلبياتها.....

المبحث الخامس: دور إكتساب ميزة تنافسية ف إصلاح المنظومة المصرفية

39.....المطلب الأول: مفهوم و أهمية امتلاك القدرة التنافسية و أنواعها.....

40.....المطلب الثاني: عوامل زيادة القدرة التنافسية فس ظل العولمة المالية.....

المبحث السادس: مقررات لجنة بازل

43.....المطلب الأول: تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية.....

45.....المطلب الثاني: السمات الرئيسية لتقرير لجنة بازل.....

الفصل الثالث: الجهاز المصرفي الجزائري و تحديات العولمة المالية

50.....تمهيد.....

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

51.....المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الجهاز المصرفي الجزائري.....

52.....المطلب الثاني: ماهية الجهاز المصرفي الجزائري و أهميته.....

53.....المطلب الثالث: الجهاز المصرفي الجزائري و الإصلاحات.....

المبحث الثاني: قانون النقد و القرض و دوره في تفعيل المالية و المصرفية

55.....المطلب الأول: مضمون قانون النقد و القرض

56.....المطلب الثاني: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري

61.....المطلب الثالث: توجيهات الجهاز المصرفي الجزائري بعد الإصلاحات الاقتصادية في مواجهة العولمة

65.....المطلب الرابع: المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية

المبحث الثالث: التغيرات التي طرأت في البنوك التجارية الجزائرية خلال العولمة المالية

67.....المطلب الأول: تطور المنافسة بين البنوك التجارية في النظام المصرفي الجزائري

68.....المطلب الثاني: تأثير العولمة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية

70.....المطلب الثالث: تأثير العولمة المالية على الصيرفة الإلكترونية

71.....المطلب الرابع: التحديات و المشاكل العامة التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري

72.....خاتمة الفصل

الفصل الرابع: العولمة و تطور الخدمات البنكية "دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية"

74.....تمهيد

الفصل الرابع: العولمة و تطور الخدمات البنكية "دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR"

المبحث الأول لمحة شاملة حول بنك الفلاحة و التنمية

75.....المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية

76.....المطلب الثاني: أهداف و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

81.....المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية

المبحث الثاني تطورات التي شهدها البنك

المطلب الأول: تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....82

المطلب الثاني: منتجات بنك الفلاحة و التنمية.....84

المطلب الثالث: الخدمات المصرفية الإلكترونية.....86

المبحث الثالث:الخدمات المصرفية الإلكترونية

المطلب الأول: الخدمات المصرفية الإلكترونية.....87

المطلب الثاني: مزايا الخدمات المصرفى عبر الانترنت.....87

المطلب الثالث: مخاطر الخدمات المصرفية عبر الانترنت.....89

المبحث الرابع: الآثار الناجمة عن العولمة المالية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الأول: إعادة هيكلة بنك الفلاحة و التتميو

المطلب الثاني: المنافسة في بنك الفلاحة و التنمية.....91

المطلب الثالث: تعاون البنك الفلاحة و التنمية الريفية مع البنوك التجارية الأخرى.....91

خلاصة الفصل.....92

الخاتمة العامة.....94